

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ١٦

الجمعة ٢٨ ايلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش . . . . . (صربيا)

السيد ميلانوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أخطب الجمعية للمرة الأولى منذ أن توليت منصب رئيس وزراء جمهورية كرواتيا.

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد توراي (سيراليون).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد زوران ميلانوفيتش، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا

إننا نعيش في زمن التغيرات السريعة، بعضها إيجابي، والبعض الآخر مقلق للغاية. والعالم أصبح أكثر ترابطاً، الامر الذي يعزز الفرص الاقتصادية، ويسرع التنمية. والتقدم الذي أحرز في العلم والتكنولوجيا يحقق للجنس البشري التقدم القابل للقياس. والتحول العميقة في شمال أفريقيا قد عززت آمال الشعوب لتحقيق الديمقراطية والحرية الحقيقيتين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن

إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية كرواتيا.

ومع ذلك، هناك أيضاً الكثير الذي يبعث على القلق. فالصراعات الدائرة في أنحاء كثيرة من العالم تقضي على المدنيين الأبرياء. وكوكبنا يعاني من تزايد الأضرار البيئية. والأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تؤثر سلباً على غالبية البلدان في العالم النامي والعالم المتقدم النمو على السواء. السلم والأمن الدوليان يتعرضان للضغط من جانب الإرهاب،

اصطحب السيد زوران ميلانوفيتش، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني سعادة

كبيرة أن أرحب بدولة السيد زوران ميلانوفيتش، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وأكثر مسؤولية، فإن قوانا مجتمعة سوف تزداد أضعافاً مضاعفة.

وموضوع المناقشة العامة، ألا وهو حل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، يكمن في صميم الأمم المتحدة. لقد أنشئت المنظمة لمنع الحروب والحفاظ على السلام. ونحن نتمنّ عالياً أدوات الدبلوماسية الوقائية والوساطة وغيرها من الوسائل السلمية لحل النزاعات. وإننا نرى على وجه الخصوص فائدة من اللجوء إلى محكمة العدل الدولية والمحكمة الدائمة للتحكيم وغيرها من المؤسسات القائمة. لقد فعلنا ذلك بأنفسنا. واتفقنا على تسوية قضية الحدود مع جارتنا، سلوفينيا، عن طريق التحكيم.

ومع ذلك، علينا أن نفهم أنه في المدى البعيد، لا يمكن فرض السلام على طرفي نزاع ما. فكل حالة لها وتيرتها والديناميات الخاصة بها. ولكن ينبغي ألا يكون هناك أي عذر لعدم بذل جهد حقيقي. علاوة على ذلك، وبدون إيجاد حل شامل للمسائل، لا يمكن أن يكون هناك مجال لعملية مصالحة حقيقية. وفي هذا السياق، من المطمئن القول إن الدعم للحل السلمي للمنازعات يأتي من أجزاء عديدة من العالم، بما في ذلك البلدان التي اختارت استخدام الوسائل العسكرية لتسوية المنازعات مع جيرانها المباشرين في الماضي القريب.

بيد أن الجميع لا يتشاطرون الاحترام نفسه للسلام والقانون الدولي. فلقد كان هذا العام مشؤوماً بوجه خاص من حيث كفاءة الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات، والوساطة، وحماية المدنيين. شهدنا أحداثاً مروعة، وكان آلاف الضحايا المدنيين عرضة لنيران لأسلحة الثقيلة ووحشية القوات المسلحة والجماعات شبه العسكرية. وانعدام الاجراءات المتخذة ضد أشد الانتهاكات لميثاق الأمم المتحدة مقلق للغاية. وعلينا أن نتصدى بجزم لهاجس العنف والقمع. وينبغي ألا نتهرب من تحمّل مسؤولياتنا.

والتطرف، والفقر، وعدم المساواة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والاضطهاد.

وفي مواجهة مثل هذه التحديات، تعمل كرواتيا على الساحة العالمية استناداً الى مبدئين أساسيين. إننا نقف على أهبة الاستعداد لتتحمل مسؤوليتنا تجاه مواطنينا وجيراننا في المنطقة، ولنكون جهة فاعلة ببناءً في أوروبا وشريكاً موثوقاً به لجميع البلدان المحبة للسلام في العالم. ونحن نعمل بنشاط على تعزيز التضامن مع الفئات الضعيفة والمجتمعات المحلية، ومع الفقراء والمحتاجين، والعزل والمحرومين. إن المسؤولية والتضامن هما مبدآن مركزيان لمشاركتنا في الأمم المتحدة بغية السعي لتحقيق السلام والأمن والنهوض بالحرية والديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية المستدامة، واحترام القانون الدولي، وكفالة المساواة والعدالة الاجتماعية، وتعزيز سيادة القانون.

وفي هذا العام، تحتفل كرواتيا بالذكرى السنوية العشرين لعضويتها في المنظمة العالمية. ونحن ممتنون للأمم المتحدة على تأدية دور هام في كفاح بلدنا من أجل الاستقلال السياسي، والاعتراف الدولي، وكامل السلامة الإقليمية. لدينا توقعات كبيرة من الأمم المتحدة. فبوصفها منارة لتعددية الاطراف، فهي توفر الإطار العالمي الوحيد لإيجاد الحلول المشتركة للأزمات الدولية والتحديات الراهنة. ومع ذلك، يجب أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت الأمم المتحدة تعمل بما فيه الكفاية، وعما يمكن أن نفعله معاً تحسين أدائها.

إننا نؤيد عملية إصلاح الأمم المتحدة، التي تسعى إلى تعزيز ما تتصف به من المساءلة والكفاءة والفعالية والشفافية. ونحن إذا اتحدنا نصبح أقوى من أن نكون لوحدها. ولكن اسمحوا لي بأن أؤكد على أمر. إذا صار كل بلد من بلداننا أكثر ديمقراطية، وأكثر تقدماً، وأفضل عملاً، وأكثر استقراراً،

إن سوريا هي المثال الأكثر حداثة والأكثر لفتاً للنظر بشأن الحاجة إلى دور أكبر للدبلوماسية الوقائية والوساطة في المراحل الأولى من الصراع. وكلما تأخرنا في التدخل أصبحنا أكثر انقساماً. والوقاية في الوقت المناسب أمر حاسم للنجاح في حل الصراعات. والوقاية أيضاً لا غنى عنها لمواجهة التهديدات الأخرى التي ترزعزع الاستقرار في البلدان والمجتمعات. وسمحوا لي أن اسوق مثلاً. إذا اضطر بلد ما إلى مكافحة الفساد من خلال هيئاته لإنفاذ القانون والسلطة القضائية، فهذه في العادة دلالة على أن الوقت متأخر جداً، وأن الفساد قد ترك بصمته الأكلة في المجتمع. إن هدفنا هو استثمار الجهود الرامية إلى بناء مجتمع لا يكون فيه الفساد ظاهرة متوطنة، مجتمع يرهن فيه المسؤولون المنتخبون في هياكل الحكومة على تحمل المسؤولية تجاه مناصبهم العامة. وهذا بدوره يشجع المواطنين على تعزيز ثقافة خالية من الفساد عن طريق سلوكهم اليومي. وعندما يكون القادة قدوة إيجابية، فإن الناس يميلون إلى اتباعهم. ذلك لأن الثقافة تنبع من الهيكل. هذا أيضاً هو السبب في أننا، على مستوى الأمم المتحدة، نوفر دعماً كاملاً لتنفيذ الصكوك القانونية الدولية بشأن عدم الانتشار، وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح، ومكافحة الإرهاب، ومنع الفساد، وتوسيع نطاق قبولها وإضفاء الصبغة العالمية عليها.

وتسهم الأزمة الاقتصادية العالمية إلى جانب الآثار المترتبة على العولمة في ارتفاع نسبة انعدام ثقة الشعوب بقدرة الزعماء السياسيين على تقديم الحلول اللازمة. وهذا يستدعي قدراً أكبر من المسؤولية وحكماً أفضل وتعاوناً أقوى بين الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ولقد أحرزت الحكومة الكرواتية تقدماً ملحوظاً في جعل عملها أكثر شفافية وأكثر توافراً لمواطنيها. وكعضو في مبادرة الشراكة الحكومية المفتوحة، أصبحنا نشيطين في ميادين الشفافية المالية، والوصول إلى المعلومات، وتكنولوجيا المعلومات، ومشاركة المجتمع المدني. ويسرنا

وفي هذه المرحلة، لا بد أن أدين بشدة قتل سفير الولايات المتحدة لدى ليبيا مؤخراً. إن الناس يأتون من مختلف الثقافات، والتقاليد القانونية، والخلفيات التاريخية، والأشكال الحكومية. والعنف لا يمكنه أبداً أن يكون رداً مقبولاً على حرية التعبير. وعلى غرار العديد من المتكلمين السابقين، أشدد على أهمية إبقاء الاهتمام الدولي القوي منصباً على سوريا. إننا نؤيد موقف الاتحاد الأوروبي بشأن الوضع في سوريا. ونحن نرى ضرورة اتخاذ إجراءات فورية على جبهتين. الأولوية العاجلة هي لوقف الحسائر في الأرواح على كلا الجانبين في الصراع، وتقديم المعونات والمساعدات الإنسانية للشعب السوري، ودعم الخطط لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلد. أما المزيد من القتال والاستخدام العسكري فلن يؤدي إلا إلى تفاقم المعاناة وتزايد الصعوبة في إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة.

بالإضافة إلى ذلك، يتعين علينا أن نظل ملتزمين بالسعي إلى تحقيق الانتقال السياسي بقيادة سورية، بغية تلبية التطلعات الديمقراطية للشعب السوري. وحل الأزمة هو من مسؤوليتنا المشتركة. لذلك، ندعو بلا كلل إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

لا يوجد سلام بدون عدالة، ولا توجد عدالة بدون سيادة القانون وبدون مكافحة الإفلات من العقاب. إننا نؤيد مفهوم الأمن البشري والمسؤولية عن الحماية، فضلاً عن تنفيذهما وتحسينهما من خلال إجراء حوار مفتوح وبناء في إطار الأمم المتحدة. ونحن نؤيد أيضاً عمل المحكمة الجنائية الدولية. ومما لا شك فيه أن هناك أدوات كافية في متناول أيدينا لمنع الصراعات. ويبقى السؤال عما إذا كان بوسعنا حشد ما يكفي من العزم لاستخدامها.

أو نقابات عمالية للتفاوض نيابة عنهم. بيد أن المزيد والمزيد من النساء أصبحن الآن المعيلات الرئيسيات لعيالهن. وتمكين المرأة وانخراطها الكامل في المجتمعات على قدم المساواة شرطان أساسيان لتحقيق الأمن وتوفير الفرص الاقتصادية، وتحقيق الحكم الفعال والتنمية الاجتماعية. كما ستواصل كرواتيا إسهامها النشط في الأعمال التي تضطلع بها منظمات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، لا سيما حماية حقوق الفئات الضعيفة في المجتمع، كالمثليات، ومزدوجي الميل الجنسي، والمثليين، ومغايري الجنسية الجنسية، وتعزيز الوقف الاختياري لاستخدام عقوبة الإعدام، وكفالة حق الاستئناف الضميري عن الخدمة العسكرية.

وفي أوقات انعدام اليقين على الصعيد الاقتصادي، سواء كان ذلك بسبب الأزمة المالية أو الفقر لأمد طويل، يميل البعض إلى التقليل من أهمية حقوق الإنسان أو توطيد الديمقراطية. فنشهد كل يوم الحقائق المحزنة المتمثلة في الأطفال الذين يتضورون جوعاً، والوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية التي يمكن الوقاية منها، وعدم كفاية نظامي التعليم والصحة، والتدهور المستمر للنظام الإيكولوجي. أما التحديات التي نواجهها فتتطلب حلولاً متكاملة عبر المسائل المترابطة، وزيادة تعزيز الهيكل المتعدد الأطراف. ونحن نرحب بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ونشجع عملية متابعته. ونتطلع إلى العمل الأكثر نشاطاً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي ينبغي أن يكمل الالتزامات القائمة ويشمل جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - بطريقة متوازنة وتأزيرية. وتعتبر كرواتيا المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية ركيزة أساسية لتحقيق التكامل المتوازن للتنمية المستدامة.

وتكرس كرواتيا نفسها بثبات للمشاركة في تلك العمليات، لا سيما في ميداني التعليم والمساواة بين الجنسين.

استضافة الاجتماع الثاني للمبادرة بشأن التوعية والدعم على الصعيد الأوروبي في دوبروفنيك بتاريخ ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر، حيث نتوقع تشاطر أفضل الممارسات وزيادة تشجيع التعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني.

لقد مرت كرواتيا بتحول سياسي واقتصادي واجتماعي واسع النطاق في فترة قصيرة نسبياً ولكنه كان ناجحاً. لهذا السبب، لدينا فهم خاص وتجربة مباشرة لتشابك طابع السلام، والأمن، والتنمية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونحن اليوم نتشاطر معارفنا وخبرتنا مع البلدان في منطقة جنوب شرقي أوروبا، ومع البلدان الخارجة من الأزمات، حيث بات فهمنا لبناء الدولة وبناء المؤسسات في فترة ما بعد انتهاء الصراع ذا أهمية خاصة.

وتشغل كرواتيا حالياً منصب نائب رئيس لجنة بناء السلام. وبلدي على استعداد لتحمل مسؤوليته عن إنشاء هياكل بناء السلام الأكثر أهمية والأفضل أداءً والأكثر تمكيناً. ولقد انضمت كرواتيا بالفعل إلى مبادرة مشروع القدرة المدنية كإماتش الرامية إلى تلبية احتياجات بناء الدولة في البلدان الهشة والمتضررة من الصراعات، عن طريق تقديم مساعدتنا في مختلف ميادين الخبرة التي اكتسبناها من عملية انتقالنا السياسي، وإعادة التأهيل بعد الصراع، وعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الفريدة من نوعها. وإن أمر تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي لا يزال واحداً من الأركان الأساسية لدور الأمم المتحدة في العالم. وزيادة تطوير قدرة مجلس حقوق الإنسان تتصف بأهمية قصوى إذا أردنا أن نعالج بجدية وكفاءة الحالات والأزمات الملحة في مجال حقوق الإنسان.

ونحن نولي اهتماماً خاصاً لمواصلة تحسين درجة احترام حقوق الإنسان الأساسية للنساء والفتيات في مختلف مجتمعات ما بعد الصراع. فالنساء والأطفال لا يملكون الجيوش لحمايتهم

لتشاطر خبراتنا والمساهمة بشكل بنّاء في الإصلاحات التي تقوم بها البلدان المجاورة على أساس الديمقراطية والقيم الأوروبية.

وجنوب شرقي أوروبا السلمي والمزدهر هو لصالح كرواتيا الاستراتيجي. إن رؤيتنا لا تتمثل في مجرد خلو منطقتنا من الحروب. نحن نسعى جاهدين الى تحقيق التنمية السياسية والمجتمعية والاقتصادية الحقيقية. إننا نريد الناس، لا سيما الشباب والشبان، أن يحظوا بمستويات معيشية أفضل وبفرص أفضل، وأن يعيشوا في بيئة نظيفة وفي دولة جيدة التنظيم مع مؤسسات تعمل بكامل طاقتها، وأن يتكلموا أقل عن الذي كان ويتكلموا أكثر بكثير عن الذي يمكن أن يكون.

وهذا يذكرني باقتباس من خبير كرواتي في الصحة العامة الدكتور أندريا ستامبار، وهو الرجل الذي أسس منظمة الصحة العالمية قبل عقود، حيث قال ذات مرة إن، "جميع الناس، بغض النظر عما إذا كانوا أغنياء أو فقراء، لهم الحق في التمتع بصحة جيدة!"

وأنا أوافق. فالأشخاص الأصحاء والواثقون من أنفسهم وحدهم يمكن أن يشكلوا مجتمعا صحيا وتقدّميا. ومسؤوليتنا الأولية، الفردية والجماعية، أن ننشئ مثل ذلك العالم وأن نخلفه لأطفالنا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية كرواتيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد زوران ميلانوفيتش، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا، من المنصة.

فالتعليم هو القطاع الذي يبني أساسا متينا للتصدي للتحديات الناجمة عن متابعة الاطار الانمائي في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. لذلك، تحيي كرواتيا إطلاق الأمين العام مبادرة التعليم أولاً، ويسرها أن الرئيس الكرواتي قد دُعي الى الانضمام الى الفريق التوجيهي المعروف باسم مجموعة أبطال الدول الأعضاء.

سبق لي أن ذكرت بنجاح عملية كرواتيا الانتقالية بعد انتهاء الصراع. فبالإضافة إلى انضمام كرواتيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي منذ عام ٢٠٠٩، ستصبح العضو الثامن والعشرين في الاتحاد الأوروبي العام المقبل. ومشاركتنا الدولية واضحة وقوية. وكرواتيا مشاركة نشطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأنا أعتز بنسائنا ورجالنا الذين يخاطرون بحياتهم من أجل الصالح العام. ونحن نقدم مساهمات كبيرة للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في أفغانستان، وتحسين الظروف المعيشية لشعبها، وتسهيل الضوء على الحاجة إلى حماية حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق النساء والأطفال. وتشارك كرواتيا أيضا بنشاط في اجتماعات الاتحاد الأوروبي فيما يكثف الاتحاد محاولاته لإيجاد سبل التغلب على الأزمة وشغل مكانه الصحيح في العالم.

واسمحوا لي أن أشدد على أن كرواتيا تقدر أيما تقدير الدور الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة كقوة هامة وإيجابية وراء عدد من المبادرات. وفي الوقت نفسه، إن عملية انضمام كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي كانت في الأساس ممارسة لبناء المؤسسات والدولة الانتقالية. فقد بنينا دولة أقوى حتى يمكننا أن نؤدي دوراً أكثر موضوعية في الشؤون العالمية.

ولقد أثبت منظور الانضمام الى عضوية الاتحاد الأوروبي أنه المحرك والمحفز الرئيسي للإصلاحات الاجتماعية والسياسية. ونحن نريد من حيراننا في جنوب شرقي أوروبا أن يسلكوا الطريق الصعبة وإنما المجزية نفسها. إننا لا ننوي الاضطلاع بدور توجيهي في المنطقة، ولكننا على استعداد

إن جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، على غرار ما فعلته خلال مناقشات الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، تكرر الإعراب عن أملها بأن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في مساعي الوساطة في النزاعات الدولية. وللأسف، لا نزال اليوم نشاهد مع شعور بالقلق استمرار النزاعات التي يمكن أن تعرض للخطر السلام والأمن الدوليين وتزيد تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية العميقة التي تعصف بالعالم. وللأسف، لا تزال منظماتنا تعاني من العوائق التي تمنع اتخاذ القرارات العاجلة وتؤدي إلى تقويض مصداقية هذا المنتدى. ويترجم ذلك العجز إلى إفلات القادة الذي يقتلون شعوبهم بالذات من العقاب، ويمهد الطريق للمزيد من الفوضى واليأس والشعور بالظلم الذي ينتاب الناس حينما يلقون معاملة غير متساوية.

ولسنا بحاجة إلى دليل آخر على إلحاح إجراء إصلاحات عميقة في منظماتنا، وبالدرجة الأولى مجلس الأمن، أكثر من عدم قدرتنا على إنهاء الصور المروعة للأطفال، وهم رموز الطهر والبراءة، الذين يقتلون يوميا في سوريا، ومنع تدمير تراث العالم الثقافي والتاريخي، على غرار ما تقوم به عصابات المجرمين المدمرة في مالي وفي أفغانستان، ومنع وقوع الانقلابات أو المحاولات الواضحة لزعزعة استقرار الدول والحكومات المنتخبة بطريقة ديمقراطية، التي في الواقع لا تحل أي مشكلة وتؤخر بصورة لا يمكن إصلاحها العملية الطويلة لبناء الديمقراطية ومكافحة الفقر.

ويجب أن نمنع تفكك الأقاليم وأن نعالج الحالات غير العادية والمزرية للشعوب التي عانت بالفعل من الفقر والإقصاء الناجم من انعدام القيادة الديمقراطية أو سيادة القانون الديمقراطي الفعالة. وفي الحالة المحددة لجمهورية غينيا - بيساو، التي تحتفظ معها سان تومي وبرينسيبي بصلات تاريخية ولغوية عميقة الجذور، على المجتمع الدولي أن يستخدم كلا من الحزم والمثابرة لإيجاد حل ذي مصداقية وشامل ودائم

**خطاب السيد باتريس إميري تروفوادا، رئيس وزراء جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس وزراء جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

اصطحب السيد باتريس إميري تروفوادا، رئيس وزراء جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد باتريس إميري تروفوادا، رئيس وزراء جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد تروفوادا** (سان تومي وبرينسيبي) (تكلم باللغة البرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، بالنيابة عن حكومة سان تومي وبرينسيبي، وباسمي شخصيا، أود أن أهنئ فوك يريميتش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وإني على اقتناع بأن خبرته بصفته وزير الخارجية في جمهورية صربيا ستقدم أقصى إسهام إيجابي في تعزيز تأكيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة من أجل صون السلام والأمن الدوليين، وأثق بأنه سيقود أعمال هذه الدورة بشفافية وتوازن.

كما تود جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية أن تعرب عن تقديرها الكبير لأعمال الأمين العام بان كي - مون ولدوره في توسيع أنشطة منظماتنا وتشجيعها على مواصلة جهودها لتحقيق أهداف صون السلام والأمن العالميين. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر السفير ناصر عبد العزيز النصر على إسهامه الإيجابي الكبير خلال الدورة السادسة والستين.

في تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2012/197) أصولا ايجابية للتوصل إلى حل دائم.

وكانت الحركات الاجتماعية التي حصلت في شمال أفريقيا في عام ٢٠١١، ولها الفضل في إعادة الحق في الحرية والديمقراطية إلى الشعوب المختلفة، حركات شعبية جرى حشدتها في العديد من الحالات من خلال شبكات التواصل الاجتماعي والأدوات الحديثة لتكنولوجيا الاتصالات. وتثير عدة حالات لانعدام الأمن والأعمال البغيضة، فضلا عن الأعمال التي ارتكبت مؤخرا في بنغازي وراح ضحيتها دبلوماسيون أمريكيون، مسألة كيفية حياتنا في سياق توزيع ونشر الصور والمعلومات على المستوى العالمي، وفي عالم يريد أن يكون حرا ومنفتحا ومتسامحا، ولكن فيه شرائح كبيرة من سكان العالم لا تزال تعيش في حالة من الفقر المدقع، وليس لديهم إمكانية الحصول على التعليم ولديهم اقتناع متزايد بأنهم يواجهون الإقصاء والتمييز.

كيف نتعامل مع الجرائم التي يرتكبها الأشخاص، بمن في ذلك المزيد من الأشخاص الذين يتحملون مسؤوليات عامة مثل قادة الدول، ولا يعترفون بحق الشعوب والدول الأخرى في الوجود؟ وفي ذلك الصدد، نود أن نغتزم الفرصة التي يتيحها لنا هذا المنبر لنعرب للأسر المكلمة للدبلوماسيين والصحفيين وأعضاء المنظمات غير الحكومية وحفظه السلام عن خالص وعميق تعازينا وأيضا تضماننا الثابت. والتزامنا المستمر ببناء عالم أفضل وبلا استثمار في التعليم وتعزيز القيم الإنسانية والديمقراطية أمر أساسي، وهو يبدأ بامثال الدول الأعضاء لجميع قرارات الأمم المتحدة.

ولا بد من وقف المذابح في سوريا، ولا بد من الضمان الفعال لسلامة دولة إسرائيل وأمنها، ويجب أن يحظى الشعب الفلسطيني بدولته الخاصة به، ويجب إنهاء الحصار المفروض على كوبا، ولا بد أن يكون للبلدان، بما في ذلك إيران،

يضمن عدم تكرار الانقلابات في ذلك البلد. والقيام بذلك العمل يقتضي بالضرورة إصلاح القوات المسلحة فضلا عن توجيه إنذار قوي إلى الطبقة السياسية بأكملها من أجل قطع التزام قوي باحترام الحوار السياسي والشرعية الديمقراطية. ونحن، من جانبنا، سنواصل بذل الجهود، بالتعاون مع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وغيرها من المنظمات الوطنية والدولية المشاركة، بغية ضمان مستقبل أفضل لشعب غينيا - بيساو.

وفي ما يتعلق باحتلال الجماعات الإرهابية لشمال جمهورية مالي والصراع المستمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تنوه سان تومي وبرينسيبي وتشد بالجهود التي بذلها المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في سبيل إحلال السلام والاستقرار. ومع ذلك، يبدو أنه أصبح من الضروري بشكل متزايد أن نطلب من الدول التي لها حدود مشتركة مع هذين البلدين الأفريقيين أن ترسخ سبلا أكثر فعالية وذكاء للتعاون القائم على أساس الثقة وعلى مصفوفة للمصالح الاقتصادية التي تحقق منفعة الجميع وتتسم بالواقعية.

ومن المعروف بشكل عام أن قوى زعزعة الاستقرار واليأس والإرهاب توحجها وتعززها الخلافات وعدم الثقة بين الدول، مما يؤدي بدوره إلى إصابة عملية صنع القرار الدولي بحالة من الشلل. ومع ذلك، لا بد أن نشير إلى بوادر إيجابية في اتجاهات بعض النزاعات في القارة الأفريقية، ومن بينها حالتا جمهوريتي السودان وجنوب السودان والصومال. وبناء على ذلك، لا يسعنا سوى أن نشيد بالاتفاق الذي وقعت عليه مؤخرا جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان. ومن خلال ذلك الإطار، سيتمكن البلدان من العيش في سلام ووثام. كما نرحب بالدور الإيجابي الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تمهد الطريق نحو إعادة الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لذلك البلد والمنطقة إلى طبيعتها. وعلاوة على ذلك، نعتبر التوصيات الهامة الواردة

وتلك الحوادث تمثل تهديدا لا يمكننا تجاهله؛ وهي تتطلب منا أن نتعاون بأوثق صورة ممكنة مع الدول التي نشاركها الساحل ومع الشركاء والمنظمات الأخرى التي لديها خبرة في التعامل مع تلك المسائل، وتعتمد على آليات - نحن عازمون على تعزيزها - لمنع نشوب الصراعات الناجمة عن الجريمة المنظمة وإدارتها وتسويتها بغية تحسين أمننا الجماعي.

وفي ذلك السياق، نشيد بالقرارين الهامين ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢) اللذين اتخذهما مجلس الأمن بشأن السلامة البحرية والأمن في خليج غينيا. وبوصفنا جزءا من منطقة خليج غينيا، نكرر تعهدنا الثابت ببذل كل ما في وسعنا، بالمشاركة مع جيراننا، للحيلولة دون تحول تلك المنطقة، على الرغم مما ترخر به من ثراء بالمواد الخام ذات الأهمية الإستراتيجية للاقتصادات المصنعة، إلى مسرح للقرصنة البحرية وغيرها من الآفات التي تعوق التجارة الاقتصادية وإحلال السلام والأمن في المنطقة. وتحقيقا لتلك الغاية، نؤكد مجددا على أننا مستعدون تماما وراغبون في المساعدة على تنفيذ المبادرات الرامية إلى عقد مؤتمر قمة دولي بشأن القرصنة البحرية في خليج غينيا.

إن التحول الكبير الذي حصل في المسرح السياسي الدولي جراء الأزمة المالية العالمية الخطيرة اضطر مواطني الدول الصغيرة، ومواطني ساو تومي وبرنسيبي على وجه الخصوص، لتقديم تضحيات رئيسية. وفي ذلك الصدد، ترى ساو تومي وبرنسيبي أن الأزمة المالية الاقتصادية والدولية المستمرة وآثارها على اقتصادات البلدان الصغيرة، التي شملت حالات تخفيض وإبطاء في تقديم المعونة الرسمية الدولية، تتجه نحو تهديد التماسك الاجتماعي وأيضاً حالات التحسن السابقة في الانضباط المالي ومناخ الأعمال التجارية والاستقرار السياسي نفسه. وبلغت درجة قبول السيطرة على العجز العام في البلدان النامية مثل بلدنا أقصى حدودها بالنسبة لمواطنينا، وتتطلب

الحق في الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية، وعليها أن تراعي بصورة قاطعة الالتزامات التي تترتب على ذلك، ولا بد أن يكون مسبب التلوث المسددين الرئيسيين للتكلفة.

ويجب أن يكون طموحنا، وليس مجرد أملنا، أن نضمن العودة إلى هنا العام المقبل بجدول أعمال يشمل القليل من هذه المسائل المثيرة للقلق، التي يتكرر العديد منها.

ويسرنا أن نلاحظ بعض الإشارات الإيجابية فيما يتعلق بالحوار بين جمهورية الصين في تايوان وجمهورية الصين الشعبية، من ناحية، ورغبة كونغرس الولايات المتحدة والبرلمان الأوروبي في قبول انضمام تايوان إلى المنظمات الدولية، من ناحية أخرى. ساو تومي وبرنسيبي تؤيد المبادرات من هذا القبيل، التي تمكن شعب تايوان من تقديم إسهام كبير في المسائل الدولية بدون تجاهل ضرورة عمل الطرفين في مضيق فورموزا بصورة سلمية للاتفاق على إقامة علاقاتها وتطبيعها.

وكان الاجتماع الرفيع المستوى الذي سبق المناقشة فرصة ممتازة للدول الأعضاء لتبادل المعلومات بشأن كيفية تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون في فرادى الدول وعلى الصعيد الدولي على السواء. ومن دواعي السرور الشديد أن تؤدي هذه المناقشة إلى إحراز تقدم كبير في تنفيذ الإصلاح الديمقراطي والمؤسسي الذي سيساعد على تعزيز سيادة القانون، على الصعيدين الداخلي والدولي. وفي ذلك الصدد، تهنيئ ساو تومي وبرنسيبي جمهورية أنغولا على نجاح الانتخابات العامة التي أجرتها مؤجرا، إذ أنها أيضا تشكل خطوة أخرى نحو تعزيز العملية الديمقراطية في بلدها الشقيق ساو تومي وبرنسيبي.

إن التهديدات التي يتعرض لها أمننا العالمي، لا سيما الجرائم العابرة للحدود الوطنية مثل القرصنة والاتجار بالأسلحة والمخدرات وبيعها، مسائل تستدعي القلق الشديد لساو تومي وبرنسيبي، وهي بلد يتمتع بسواحل طويلة في خليج غينيا.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن حكومة ساو تومي وبرنسيبي، التي أتشرف بتمثيلها، مستعدة وراغبة في المشاركة في جهود حشد الإرادة والطاقة اللازمة لتحقيق الأهداف النبيلة التي وجهت لإنشاء الأمم المتحدة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية ساو تومي وبرنسيبي الديمقراطية، على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد باتريس إميري تروفوفا، رئيس وزراء جمهورية سان تومي وبرنسيبي الديمقراطية، من المنصة.

**خطاب السيد هايلي مريم ديسالينغن، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

اصطحب السيد هايلي مريم ديسالينغن، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني كثيراً أن أرحب بدولة السيد هايلي مريم ديسالينغن، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد ديسالينغن** (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنيئ الرئيس على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، وأن أشكره على البيان الملهم الذي أدلى به في افتتاح الجمعية العامة (أنظر A/67.PV.6). ونحن مقتنعون بأن الروح المتمثلة في ذلك الخطاب ستقوده خلال فترة رئاسته للجمعية. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للرئيس المنتهية ولايته.

إن سبب وجودي هنا في هذه المنصة، لأدلي بخطابي الأول أمام الجمعية العامة بصفتي رئيس حكومة إثيوبيا الجديدة،

الحكومة الرشيدة الآن اتخاذ تدابير يمكنها دفع عجلة اقتصاداتنا بصورة فعالة من خلال توجيه الاستثمارات المنتجة.

ونعتقد أن أشد السكان ضعفاً، في نصف الكرة الشمالي والجنوبي لكوكبنا على السواء، يطالبون بإجراء تغييرات في ممارسات النظام المالي الدولي وقواعده، وإدارة جديدة للشؤون المالية العالمية تكون أكثر قدرة على أن تخضع للمساءلة أصحاب المصلحة الماليين والمضاربين الذين يقوضون جهود الحكومات وشعوبها لتنمية الاقتصادات التي تحرز التقدم.

وعلى الصعيد الداخلي، تبذل حكومة جمهورية ساو تومي وبرنسيبي الديمقراطية جهوداً لخفض حدة الفقر وزيادة الشفافية في الإدارة العامة والنمو الاقتصادي. وتمضي بخطى جيدة في الإصلاحات المؤسسية في مجالات المالية العامة والعدالة والدفاع الوطني، والغرض منها تعزيز قدرات مؤسساتنا الديمقراطية وتنمية البلد. وفي ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، التي حددت الأمم المتحدة لبلوغها عام ٢٠١٥ موعداً نهائياً، يمكن لجمهورية ساو تومي وبرنسيبي الديمقراطية أن تبلغ عن إحراز تقدم كبير، لا سيما في مجالي التعليم، حيث بلغت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة ٩٢ في المائة من السكان، والصحة، وبخاصة مكافحة الملاريا. ومع ذلك، ندرك أن الوفاء بالموعد النهائي سيتطلب بذل المزيد من الجهد.

ولتحقيق تلك الأهداف، يأمل بلدنا في الاستمرار في تلقي تقارير بعدة أشكال من المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكر جمهورية ساو تومي وبرنسيبي الديمقراطية للمجتمع الدولي بأسره، وعلى وجه الخصوص منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والدول الأعضاء فيها على تصنيف اليونيسكو جزيرة برنسيبي محمية عالمية للمحيط الحيوي، وبالتالي إقرار وتقديم المزيد من الحوافز لجهودنا في الدفاع عن البيئة وحمايتها.

ونحن الإثيوبيين واثقون أننا قطعنا شوطاً كبيراً. إذ لم يسبق أبداً لإثيوبيا أن شهدت في تاريخها الحديث نوع النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته في العقد الماضي أو نحوه. حقاً، لقد بدأت إثيوبيا ترى للمرة الأولى في تاريخها الحديث ضوءاً ساطعاً في نهاية النفق على صعيد الآفاق الحقيقية للتحوّل الاقتصادي. إننا بالتأكيد في منعطف واعد على نطاق واسع. وخطّة نمونا وتحوّلنا، التي كرّس رئيس وزرائنا الراحل نفسه لها، والمدعومة الآن من شعبنا، يُراد منها الوصول ببلدنا إلى مقصد ظلّ مستعصياً لفترة طويلة، لكنّه بات الآن قريب المنال.

إننا نمضي قدماً بإدراك كامل لمسؤوليتنا، بصفتنا ثاني أكثر البلدان سكاناً في أفريقيا، لكي نسهم في التكامل الإقليمي. ونتوقّع إمكانيات ضخمة لنجمع معاً بلدان القرن الأفريقي الأكبر. لقد قطعنا فعلياً بعض المسافة في أداء دور تحفيزي في إرساء أساس البنية التحتية لتوثيق الروابط الاقتصادية مع بلدان منطقتنا. ووصلات ربط الطاقة الكهربائية وشبكات الطرق والسكك الحديدية التي أنشأناها، والتي قيد الإنشاء مع جيبوتي والسودان وكينيا وجنوب السودان، هي رمز إصرارنا على أداء دورنا في التكامل الإقليمي. ونحن واثقون أنّ الصومال وآخرين سيحذون حذونا بدون استثناء.

لكنّ نجاحنا يعتمد على استيفاء عدد من الشروط التي لا يخضع أيّ منها لمبادرتنا الأحادية. وأولها مسألة السلام والاستقرار ومواجهة التطرّف. وقد أحرزنا هنا بعض التقدّم أيضاً. فالصومال يخرج من الأزمة تدريجياً. ونحن نحیی كلّ من قدّم التضحيات، وبخاصة المساهمين بقوات لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. فقد أسهم الاتحاد الأفريقي إسهاماً كبيراً في إرساء الأساس للتقدّم الذي أحرزه الصومال. كما نؤوّه بالتعاون المفيد جداً بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما يشمل مجلسيهما المسؤولين عن الأمن. ويتعيّن علينا التنويه بدور الشركاء أيضاً. إلّا أنّه يبقى الكثير ممّا يجب عمله في

رحيل قائدنا قبل فترة قصيرة تزيد قليلاً على شهر. ورحيل رئيس الوزراء ميليس زيناوي خسارة هائلة لإثيوبيا، وبلا شك لأفريقيا أيضاً. فقد كان رجلاً ذا ذكاء خارق وصلبا في إصراره على أن يمتلك أبناء إثيوبيا وأفريقيا استراتيجياتهم الإنمائية ونهجهم نحو الحوكمة وتحقيق الديمقراطية وديمقروهما. وقام رئيس الوزراء الراحل، والحزب الذي يقوده، بتسيير إنشاء إثيوبيا الجديدة، بإذكاء آمال الإثيوبيين بالمستقبل وتعزيز ثقتهم بقدرتهم على التغلب على الشدائد.

وأثبت الإثيوبيون صلابة إرادتهم ونقاء معدنهم، حينما تلقوا الأنباء المفاجئة بالمأساة التي وجهت بها الأمة. ومن إسباغ الشرف والنعمة أن أكون قائد شعب يشيد، شأنهم شأن رئيس الوزراء ميليس، بمن خدمه بتفانٍ؛ وهو شعب لديه من النضج والحكمة ليرى، بل ليبين بوضوح، من أنجزوا الأعمال لدولة إثيوبيا ولشعبها. وبطبيعة الحال ذلك يجعل أي شخص منح الفرصة لقيادة أي بلد أن يتساءل عما يمكن أن يفعله لشعبه - ليس بالأقوال ولكن بالأفعال، على نحو ما أكد عليه كثيرا رئيس الوزراء الراحل. وكما هو متوقع، تواترت التكهنات بحدوث سيناريوهات الكارثة في إثيوبيا.

لكنّ شعب إثيوبيا - من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، وعلى طول البلد وعرضه - كان حاسماً في التعبير جماعياً عن مدى تأييده لوحدة البلاد، الوحدة التي تحثني بتنوّعه، وتبني على أساس دستوره الاتحادي. وسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر، بالنيابة عن الشعب الإثيوبي وبالأصالة عن نفسي، أولئك القادة ورؤساء الوفود الذين جاءوا إلى أديس أبابا، لكي يكونوا معنا في وقت حزننا. إننا نعتزّ بصدقتكم. وأودّ أن أكرّر تعازي لشعوب وحكومات غانا، ملاوي وغينيا - بيساو، الذين فقدوا قادتهم في الآونة الأخيرة.

وقبل أن أنتقل إلى التحدي الثاني الذي نواجهه، أودّ أن أقول بضع كلمات بشأن المسائل الأوسع التي توضع في مرمى النظر التحدي الذي تواجهه منطقتنا في ضمان السلام والاستقرار المستدامين. فالحرب الكبرى التي علينا أن نكسبها هي الحرب على الفقر بلا ريب. وأصعب تحدّي نواجهه هنا في تطوير الوسائل الأكثر فعالية لشنّ تلك الحرب هو تحديّ ضمان مراعاة سيادة القانون في العلاقات بين الدول وفي النطاق المحليّ على السواء. ومكافحة التطرف بمستواها الأساسي الأعلى، جانب واحد من النضال لضمان احترام سيادة القانون والامتنال لمبادئ التسامح. وأينما يقع عمل من أعمال التعصّب أو انتهاك للقوانين، بشكل فاضح أحياناً، كما في بنغازي، فلا بُدّ من إدانته.

والتحديّ الثاني الذي نواجهه في الحفاظ على برنامج تنميتنا يتعلق بمجموعة المسائل التي تؤثر في قدرتنا على ضمان التنمية المستدامة. فلنكن صريحين ولنُعترف بأنّ هناك عجزاً هائلاً في التعاون الدولي من أجل تنمية البلدان منخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً على السواء. وبصرف النظر عن العوائق الأخرى أمام التنمية، فإن العقبة الكبرى لبلدان مثل إثيوبيا في ضمان التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بنجاح، ترتبط في نهاية المطاف بأوجه النقص في تمويل التنمية. وقد قلنا ما يعادل هذا في إعلان باريس بشأن فعالية المعونات وبرنامج عمل أكرا، ومؤخراً في شراكة بوسان لتعاون إنمائي فعّال، لكنّ النتائج كانت قليلة ومتباعدة. وفي رأينا أنّه ينبغي ألاّ يُسمح أبداً للحالة الاقتصادية العالمية الراهنة أن تصرف الأنظار عن الحاجة الماسة لدى البلدان منخفضة الدخل إلى التمويل الإنمائي.

والتحديّ في هذا المجال متعاظم ويزداد سوءاً بتغيّر المناخ، الذي يشكلّ تحدياً عالمياً يستدعي قيادة مسؤولة وحكيمة على المستوى الدولي. وينبغي للاستجابة أن تُعوّل

الصومال لضمان أنّ الحكومة الجديدة تعتمد على نفسها. لكننا سنكون بسطاء إذا اعتقدنا أنّ أعداء سلام الصومال والمنطقة قد هُزموا تماماً. وهذا ما يجعل من الأساسي عدم إضاعة الزخم في الصومال وتعزيز مُلكيته لعملية المصالحة الوطنية. وإننا سنواصل مساعدة الصومال والرئيس الجديد للبلاد، السيد حسن شيخ محمود، ويمكن لشعب الصومال أن يُعوّل على ذلك.

ونحن سعداء لأنّ هناك تقدماً كبيراً أيضاً في عملية السلام بين السودان وجنوب السودان. وكلنا ثقة بأنّ الطرفين سيحافظان على الزخم نحو السلام العادل، باعتباره الأساس لضمان بقائهما معاً. وإننا مدينون حقاً للرئيس السابق تابو مبيكي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ على ميثاقهما والتزامهما بتحقيق السلام بين البلدين الشقيقين. فما أنجزه الطرفان في الأيام القليلة الماضية، والذي تُوجّ بتوقيع الاتفاقات المنشودة بشأن مسائل حيوية، نجاح باهر لا بُدّ من تعزيزه واستخدامه أساساً لحلّ المسائل المتبقية. ونحن واثقون أنّ الطرفين يُقدّران مدى حيوية جهدهما المشترك لتحقيق المصلحة العامة، ليس لشعبيهما فحسب، وإنما لنا جميعاً أيضاً.

إنّ إحلال السلام بين السودان وجنوب السودان وإقامة الشراكة الوثيقة بينهما، يُعطيان لنا، نحن الإثيوبيين قيمة عاطفية ووجدانية إضافية، أسمى وأبعد من المنفعة لنا جميعاً. وهذه مسألة كان رئيس وزرائنا الراحل يتابعها بالقوة نفسها كما في السابق، حتى في أثناء نضاله من أجل حياته، وقد واصل تقديم كل قيمة مضافة استطاعها للتأثير على عملية السلام. وسمحوا لي أن اشكر السودان وجنوب السودان على وضع ثقتهما فينا، كما ظهر ذلك بوضوح تامّ في نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. حقاً، إننا فخورون بقواتنا في أبيي، مثلما نفخر بأبناء شعبنا العاملين تحت راية الأمم المتحدة، بمن فيهم أولئك العاملون في دارفور.

**الرئيس بالنيابة** ( تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية على البيان الذي ألقاه للتوّ.

اصطُحِب السيد هيلامريم دساليغن، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، من المنصّة.

**خطاب صاحب السموّ الملكي مولاي رشيد، أمير المملكة المغربية**

**الرئيس بالنيابة** ( تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه صاحب السموّ الملكي مولاي رشيد، أمير المملكة المغربية.

اصطُحِب صاحب السموّ الملكي مولاي رشيد، أمير المملكة المغربية، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** ( تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحّب في الأمم المتحدة بصاحب السموّ الملكي مولاي رشيد، أمير المملكة المغربية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الأمير مولاي رشيد** (المغرب): لقد شرفني صاحب الجلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية بأن أنقل إليكم أطيب تحياته وخالص مودّته وتقديره، وأن ألقى الخطاب الملكي الموجه إلى الدورة الحالية للجمعية العامة.

أودّ في البداية تهنئة السيد الرئيس على تولّيه رئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، ففي هذا تقدير لبلدكم الصديق واعتراف بتجربكم الدبلوماسية الغنية.

ولا يفوتني أن أُثمن الجهود التي بذلها خلفكم السيد ناصر عبد العزيز النصر، والإنجازات التي حققها طوال السنة المنصرمة.

على الالتزام الكامل بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكنها مختلفة. ومهما يكن الأمر مُملاً، هناك أشياء معترفٌ بها علمياً جديدة بالتذكير. فالبلدان التي لم تُسهم في تغيّر المناخ، مثل إثيوبيا، هي البلدان الأكثر تأثراً به. ومع ذلك، فإننا ندرك واجبنا. وهذا ما حدا بإثيوبيا أن تختار فعلياً مسار النموّ الأخضر، وجعل خطتنا الحالية الخمسية للنموّ والتحوّل تستند إلى بناء اقتصاد أخضر، وهذه هي الاستراتيجية التي تمّ إصدارها فعلاً ويجري تنفيذها. ونحن نسعى إلى تعاون فعّال في هذا الجهد.

لقد كنّا نأمل أن يحقق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أكثر ممّا حقّقه. لكننا مع ذلك نتطلّع إلى عمل مفيد وفعّال من جانب الفريق العامل المعني بالتنمية المستدامة، التي نحن مستعدّون للمساهمة فيها قدر المستطاع. كما نأمل بالأّ تتحوّل العملية الحكومية الدولية برعاية الجمعية العامة، في ما يتعلق بالتمويل من أجل التنمية، إلى تمرين لفظي بدون أيّ تأثير على هذه المسألة البالغة الأهمية لتنمية البلدان منخفضة الدخل.

وإنني إذ أحتّم كلمتي، أودّ الإعراب عن اتفاقي مع المتكلمين السابقين على أنّ القرن الحادي والعشرين قرن أفريقي حقاً. وكما ذكر أخي، رئيس غانا، كان هناك ستة بلدان أفريقية من بين الاقتصادات العشرة الأسرع نمواً في العالم في السنة الماضية. وينبغي أن أذكر أيضاً أنّ إثيوبيا كانت بين البلدان الستة. فأفريقيا تتغيّر، وهي تتغيّر إلى الأفضل فعلاً. فما من انتهاك لحقوق الإنسان أكبر من محاولات وضع العراقيل أمام نجاح التحوّلات الجارية في أفريقيا، التي ستترك تبعات حميدة كبرى على مئات الملايين من الأفارقة.

إنّ أفريقيا لم تُعدّ القارّة المهمّشة في ثمانينات القرن الماضي أو حتى بعد ذلك بقليل. وستواصل إثيوبيا أداء دورها لضمان نجاح التحوّل والتعددية برعاية الأمم المتحدة.

القوات المسلحة الملكية إلى كلِّ جهات العالم لخدمة الأهداف النبيلة لهذه المنظمة الدولية. وسيبقى المغرب مُلتزماً بالإسهام في تسوية الأزمات فضلاً عن تطوير الدبلوماسية الوقائية.

لقد أظهرت تجربة الأمم المتحدة في البلدان التي تشهد النزاعات مدى أهمية ضمان الانتقال المنهجي والسلس بين مرحلتَي استتباب السلام وتوطيده، تجنّباً لعودة العنف والتفرقة في تلك البلدان أو المناطق المعنية بالنزاع، ممّا يستدعي، أولاً وقبل كل شيء، الاستجابة للاحتياجات الملحة لهذه المرحلة الدقيقة.

لقد شهدت قارّتنا الأفريقية خلال السنة المنصرمة تفاقماً خطيراً للأوضاع في بعض المناطق، ولا سيّما منطقة الساحل والصحراء، جرّاء الأعمال الإجرامية والإرهابية والانفصالية التي تهدّد استقرارها.

وجمهورية مالي الشقيقة تشهد أحداثاً تهدّد كيانها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية. وبالرغم من الجهود الصادقة التي تبذلها دول المنطقة، بما فيها المغرب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تبقى مساهمة الأمم المتحدة ضرورية لتحقيق التوافق الوطني وتجاوز الأزمة السياسية ومواجهة المدّ الانفصالي في الشمال. ولن يتحقّق ذلك إلاّ بجهود مركّزة ومستقلّة تبذلها الأمم المتحدة. وأودّ في هذا السياق أن أجدّد لأشقائنا في مالي التزام المغرب بمواصلة مدّهم بالمعونة والدعم الفعّال لإنجاح مسيرتهم السياسية وللحفاظ على وحدتهم الوطنية.

وفي الوقت نفسه، تُثمن المملكة المغربية التقدّم الملحوظ المُحرز في عدة مناطق من القارة الأفريقية، وبخاصة في كوت ديفوار والكونغو الديمقراطية الشقيقتين، على مسار المصالحة الوطنية والممارسة السياسية. كما يُجدّد المغرب التزامه الثابت بمواصلة برامج التعاون والتضامن مع مختلف البلدان الأفريقية، وفق صيغٍ متعدّدة وناجعة للتعاون بين بلدان الجنوب خدمة للمواطن الأفريقي.

كما أنوّه بالعمل الدؤوب الذي يقوم به الأمين العام، السيد بان كي - مون، وبجرصه الشديد على التفاعل مع الأزمات، وبالمبادرات التي يتّخذها لتمكين الأمم المتحدة من مجابهة التحديات التي يواجهها العالم.

يتميّز الواقع الدولي الراهن بتحوّلات هامة ومتسارعة، تتجلّى أهمّ معالمها في استمرار الأزمة الاقتصادية العالمية بأبعادها وتداعياتها، وتزايد مواطن التوتر والنزاعات السياسية والصراعات المسلحة، فضلاً عن وجود تحديات شمولية معقّدة تتجاوز حدود الدول وإمكاناتها، كتحقيق التنمية المستدامة، وحماية البيئة، واحترام حقوق الإنسان، وتنامي الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة بجميع أشكالها.

وأمام هذه التحوّلات المستمرّة، يتحمّم علينا بصفتنا دُولاً أعضاء منح الأمم المتحدة الوسائل الضرورية لمجابهة هذه التحديات، بتوسيع أفقها وتحديد نهجها، مع الحفاظ على مبادئها وأهدافها، لتكون فعّالة في إيجاد إدارات سياسية واقتصادية ناجعة ومنصفة.

إنّ المملكة المغربية تشاطركم الاهتمام الذي تولونه لحلّ النزاعات بالوسائل السلمية، وتُحيي قرار الجمعية العامّة بأن تكون الدورة الحالية تحت شعار توطيد هذا المبدأ المحوري في ميثاق الأمم المتحدة.

ويبقى تحقيق السلام والأمن الدوليين جوهر المهمة التاريخية المنوطة بالأمم المتحدة. وما انتشر عشرات الآلاف من القبعات الزرق في كلِّ جهات العالم لحماية المدنيين وهئية الأحياء الملائمة للحوار السياسي بين الأطراف إلاّ دليل قاطع على الدور الحيوي الذي تؤدّيه المنظمة في هذا المجال.

والمملكة المغربية تفتخر بأن تكون من بين الدول التي ساهمت مبكراً في عمليات حفظ السلام تحت راية الأمم المتحدة، حيث أرسلت حتى الآن أكثر من ٥٠.٠٠٠ فردٍ من

جغرافياً وقابلة للحياة على جميع المستويات، تعيش في سلام وأمن إلى جانب إسرائيل.

وإننا نأمل أن يعيّر المجتمع الدولي نهجه لحلّ هذه الأزمة، بإعادة النظر في كيفية تدخّله وآليات عمله، لاستئناف المفاوضات المباشرة في أقرب وقت ممكن، وفي أفضل الظروف وبالتزام القوى المؤثرة ورعايتها. ولن يتأتى ذلك إلاّ بوضع حدّ لسياسة فرض الأمر الواقع. والمغرب، بصفته رئيس لجنة القدس، ما انفكّ يشجب بكل قوة المخطّط الإسرائيلي الهادف إلى تهويد القدس الشرقية المحتلة، وطمس هويّتها الروحية والحضارية، وتغيير معالمها العمرانية والديمقراطية. وهنا نؤكّد مجدداً أنه لن يكون هناك سلام بدون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة.

وانطلاقاً من قناعة المملكة المغربية بفعالية العمل الجماعي المشترك وحدواه، قامت بمبادرات واتصالات ثنائية لتنشيط الاتحاد المغاربي، إيماناً منها بالضرورة الاستراتيجية لهذا التجمّع الإقليمي الوحدوي، الذي يُلبّي التطلّعات المشروعة لشعبونا الشقيقة، وتُلمية التحديات الأمنية والإنمائية التي تواجه دُولنا الخمس.

وتذليلاً للعقبات التي يمكن أن تُعيق تحقيق هذا الطموح المغاربي، ساهمت المملكة المغربية بكل صدق وجدّية في المفاوضات الهادفة إلى إيجاد حلّ سياسي تفاوضي واقعي للتراخ الإقليمي المفتعل بشأن الصحراء المغربية، يضمن للمملكة سيادتها ووحدتها الوطنية، ويسمح بجمع الشمل واحترام خصوصيات سكّان هذه المنطقة.

ويبقى المغرب مُلتزماً بالتفاوض على أساس الضوابط التي حدّدها مجلس الأمن غير مرة، انطلاقاً من مبادرة الحكم الذاتي التي يعتبرها المجتمع الدولي جدّية وواقعية وذات مصداقية. وسيواصل المغرب تعاونه مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء

لقد جسّدت التغييرات التي شهدتها المنطقة العربية إرادة الشعوب المعنية في بناء مجتمعات ديمقراطية، تُحترَم فيها حقوق الإنسان ويتمتّع فيها المواطنون بتكافؤ الفرص والعيش الكريم. فالشعوب الشقيقة في تونس وليبيا ومصر واليمن بدأت عهداً جديداً، وخطت خطوات متقدّمة على درب الانتقال الديمقراطي بالرغم من المناخ السياسي المعقّد والمضطرب، الذي يقتضي من المجتمع الدولي تقديم الدعم والمساعدة لهذه الدول.

ومن المؤسف أنّ الشعب السوري ما انفكّ يدفع يوماً من دمايته ثمن الحرية، ويتطلّع إلى تغيير ديمقراطي يضمن لكلّ مكوّناته المساهمة في التغيير المنشود. والمغرب، بصفته العضو العربي الوحيد في مجلس الأمن حالياً، ساهم بقسط وافر في حشد الدعم الدولي لمبادرات جامعة الدول العربية وقراراتها، وهو يدعو إلى تضافر الجهود والتحرّك بحزم لحمل النظام السوري على وضع حدّ للعنف، وإجراء عملية انتقالية سياسية تستجيب لتطلّعات الشعب السوري، وتضمن الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لسوريا، واستقرار المنطقة برمتها.

وبموازاة ذلك، لا بُدّ من تعبئة الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات اللاجئين في دول الجوار والمشرّدين داخلياً، وتخفيف معاناة هذا الشعب الشقيق ومأساته. وفي هذا الإطار، يواصل المغرب تضامنه بتقديم خدمات طبية يومية للاجئين السوريين في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة.

ولا يمكن لهذه التطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة العربية أن تُنسينا التحديّ الجوهري والمزمن الذي تُمثله القضية الفلسطينية. وبقدر ما تدعو المملكة المغربية إلى حشد الدعم الدولي لخطوات السلطة الوطنية الفلسطينية الرامية إلى الحصول على وضع دولة غير عضو في الأمم المتحدة، فإنها تعتبر التفاوض أُنجع سبيل لاستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ومترابطة

أسلافنا. وقد علمنا تاريخنا أن التراجع يزداد في الحيز الذي يمنع فيه التمتع بحقوق الإنسان: وحيث يؤدي الحرمان وعدم المساواة والظلم إلى إضعاف الكرامة والإمكانات الإنسانية، تكون النتيجة هي نشوب النزاع؛ والحرب يعقبها الجوع، والجوع يعقب الحرب. ولذلك السبب يعرب الميثاق بعبارات بسيطة وواضحة عن التزامنا بحقوق الإنسان الأساسية. وهو يؤكد من جديد "إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية".

والكلمات في بعض الأحيان تبدو عادية أكثر مما ينبغي، وعادية إلى درجة أن قوتها وتأثيرها يتلاشيان بمرور الوقت. وعلينا نحن الذين نجتمع هنا كل عام أن نذكر أنفسنا بما مثله، وان نتأمل بصدق ما انجزناه من عمل وما لم ننجزه، وان نكرس أنفسنا من جديد للمثل العليا الواردة في الميثاق. ويجب أن نجعل الكلمات السامية صالحة مرة أخرى للشعوب التي نتكلم باسمها هنا.

ويجري حوض الكفاح من أجل حقوق الإنسان كل يوم في كل منطقة في العالم. وهناك الكثير من الأماكن المنسية والقضايا المنسية. وعلينا ألا نتغاضى عن الأركان المظلمة التي لا تسطع فيها أضواء وسائل الإعلام أو غادرتها أضواء وسائل الإعلام منذ فترة طويلة. ويجب أن ندافع هنا عن الطفل البالغ من العمر خمس سنوات وهو بدون أسرة ويكافح من أجل البقاء في مخيم للاجئين؛ وعن الأم الجائعة التي تحمل رضيعاً يحتضر في مركز للتغذية؛ وعن من لا يمكنهم الكلام علناً في أراضيهم بالذات ومن يتطلعون إليها هنا من أجل إثبات حقوقهم الأساسية؛ وعن من يؤمنون بكلمات ميثاقنا ويتوقعون منا أن نعمل وفقاً لها.

وما يحصل في سوريا إهانة للبشرية. فالأطفال السوريون والنساء السوريات والرجال السوريون والصغار والكبار،

في الصحراء الغربية على أساس الولاية التي أناطها بها مجلس الأمن، والتي لن يمسه أي تغيير في طابعها أو مضمونها.

ولا يمكنني أن أختتم هذا الخطاب دون الإشارة إلى ضرورة المكافحة الجماعية والمنسقة والناجعة لكل أشكال التطرف، والكرهية، ورفض الآخر والمساس بمعتقداته واستفزاز مشاعره، مهما كانت الدوافع والأسباب. وأمام تنامي هذه المظاهر المقيتة وعواقبها المأساوية، يجب أن تندمج جميع الجهود الوطنية لمجابهتها في استراتيجية دولية منسقة، تأخذ في الحسبان المبادرات النبيلة التي تم إطلاقها، وتعبئة أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها، واستثمار الالتزامات الواضحة واعتماد أفضل الممارسات الوطنية والإقليمية والدولية في هذا المجال.

وأخيراً، يبقى علينا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، توفير الإمكانيات وتحديد الإرادة السياسية لدعم منظماتنا وإصلاح هيكليتها وآليات تدخلها، لتكون أدوات فعالة لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار، وتعزيز قيم التسامح والتعاون والتعايش خدمة لمصالح الإنسانية جمعاء.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن اشكر صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، ممثل المملكة المغربية، على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، ممثل المملكة المغربية، من المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد إيمون غيلمور، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في أيرلندا.

**السيد غيلمور** (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): إن المهمة الأولية للأمم المتحدة هي "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، التي جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف". وتلك عبارات ميثاق الأمم المتحدة: وهي تركة

وإذا كان الأحداث التي حصلت في العالم العربي خلال العامين الماضي قد عملتنا أي شيء، فهو أن القادة الذين ينكرون المطالب الشرعية بالمزيد من الحرية السياسية والاقتصادية وبدلاً من ذلك يلجأون إلى حوض الحرب ضد شعوبهم لا مفر من أن يفقدوا حقهم في الحكم. والحرمان المنهجي من حقوق الإنسان وقمع الحريات الديمقراطية يؤجج رغبة قوية في التغيير. ففي تونس ومصر وسوريا والبحرين وغيرها من الأماكن، أيدت أيرلندا إرادة الشعوب، التي عبرت عنها بطريقة سلمية، في إجراء الإصلاحات الديمقراطية التي تأخرت لفترة طويلة.

وإذ يتركز اهتمام العالم على سوريا، لا يزال تحقيق السلام والعدالة بعيد المنال في الأماكن الأخرى في الشرق الأوسط. وضرورة التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط لا تقل اليوم إلحاحاً عما كانت عليه في أي وقت مضى. بيد أنه تستمر حالة جمود تدعو إلى الإحباط، مع عدم إحراز أي تقدم نحو التوصل إلى تسوية شاملة. وقالت أيرلندا في العديد من المناسبات إن إنشاء دولة فلسطينية، داخل حدود تقوم على أساس حدود عام ١٩٦٧، أمر فات أوانه منذ زمن طويل. وأوضحنا أملنا بأن تقبل فلسطين رسمياً في الأمم المتحدة باعتبارها عضواً كامل العضوية. ومع أن ذلك الأمل يبقى بدون تحقيق، فإننا نرحب بإعلان الرئيس عباس خطته للتشاور مع الدول الأعضاء في الجمعية العامة بشأن اتخاذ قرار من شأنه، بوصفه خطوة مؤقتة نحو تحقيق ذلك الهدف، أن يمنح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب. وسيكون من دواعي اعتزاز أيرلندا أن تؤيد اتخاذ قرار عادل ومتوازن تحقيقاً لتلك الغاية ونحن نتطلع إلى المشاورات المقبلة.

ونحن بالطبع نعلم أن تلك الخطوات لن تغير الحالة على أرض الواقع. فعلى إسرائيل أن توقف توسيع المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، التي لا تؤدي سوى إلى إعاقة

يجري ذبحهم على يد حكومتهم بالذات. وثمة جيش وطني - جيش دولة ذات سيادة وعضو في هذه المنظمة - يقصف مواطنيه بالذات في حين يصطفون للحزب، ويشن غارات جوية على مدنه بالذات.

ونرى أدلة دامغة على المذابح الجماعية في بلدات مثل الحولة، ونرى الأطفال السوريين يحاولون إدراك معنى حياتهم الممزقة في مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة. وأعمال العنف عشوائية، وعلى نطاق مروع. وهي لا تقصر على جانب واحد.

ويستحق شعب سوريا دعم المجتمع الدولي الكامل للجهود الرامية إلى وضع حد للمعاناة وتحقيق انتقال سياسي مبكر. وتساند أيرلندا المبعوث الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، الأخضر الإبراهيمي، في مهمته الصعبة. ولا بد من منح الأولوية للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار وبدء عملية سياسية تؤدي إلى تيسير الانتقال.

وقبل ذلك، المطلوب اتخاذ قرار قوي لمجلس الأمن يأذن بفرض جزاءات محددة الهدف. ويجب أن يشمل القرار فرض حظر شامل لتوريد الأسلحة على جميع المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان للشعب السوري. وذلك ما يريده الشعب السوري منا، وما له الحق في أن يتوقعه.

كما يجب أن يكون هناك إخضاع كامل للمساءلة عن الاعتداءات على حقوق الإنسان. ولمنع ارتكاب المزيد من الفضائح في الوقت الحالي ولإنقاذ الحياة الآن، علينا أن نوضح الآن أن ارتكاب الفضائح لن يمر بدون عقاب. ولذلك السبب تؤيد أيرلندا الدعوة التي وجهها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وسويسرا وآخرون إلى مجلس الأمن بإحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونحن نعمل على بناء تأييد أقاليمي لمثل تلك الإحالة.

ويصب في مصالحنا جميعا باعتبارنا مواطنين عالميين أن نواصل المسار في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية وان نواصل العمل معا من اجل بناء عالم مستدام وعادل تعمل فيه الدول على أساس حقوق جميع الشعوب في المشاركة في المجتمع والاقتصادات الشاملة للجميع والإسهام فيها.

وإزاء تلك الخلفية، يستمر واقع الجوع في عالمنا. وتمثل الفضيحة في أن لدينا الأدوات للتصدي للمعاناة وذلك الهدر البشع للإمكانات البشرية. فكيف يمكن للناس أن يتمتعوا بحقوقهم وإمكاناتهم إذا لم يستطيعوا أن يلبوا أكثر احتياجاتهم الأساسية للوجود؟.

ولا توجد أي دولة تدرك ذلك بصورة أفضل من الصومال. فقد كان الصومال في وقت من الأوقات في محور اهتمام العالم. ولكن أضواء وسائل الإعلام انتقلت، وواجه شعب الصومال كفاحا طويلا ليخرج من الحرب والمجاعة وعدم الاستقرار. واليوم، لا يزال أكثر من مليوني صومالي بحاجة إلى المساعدة. وفي يوم الأحد الأخير في تموز/يوليه ٢٠١٢، قمت بزيارة إلى مقديشو. وشاهدت، في خضم الفقر الطاحن واليأس وانعدام الأمن، بوادر للأمل والفرصة. ويجري بناء المدارس والمنازل والمتاجر والمشاريع التجارية وإعادة فتحها، ويعود الناس من مفاهم. وكانت المشاركة المتزايدة للمجتمع الدولي أمرا أساسيا. كما يجرى تقدم في عملية انتقال الصومال إلى الديمقراطية، بالمشاركة المثيرة للإعجاب للقادة التقليديين والسياسيين الصوماليين. ويجب أن ندعمهم.

وأتعهد اليوم بان أيرلندا لن تصرف نظرها عن الصومال أو عن حالات الطوارئ الإنسانية في أي مكان في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل وفي جميع أرجاء العالم. وسنعمل مع شركائنا لإبراز الأزمات المنسية واحتياجات الدول الضعيفة، وأيضا لاتخاذ نهج دولي أكثر اتساقا وفعالية نحو العمل الإنساني والسياسات المتعلقة بالتنمية.

أفق تحقيق الرغبة المعلنة لإسرائيل ذاتها في قيام دولة فلسطينية. ولن يكسب شيئا إحلال السلام والأمن لشعب إسرائيل، وهو يستحقهما، من منع سكان غزة، الذين يتعرضون لحصار ظالم ويعود بنتائج عكسية، التمتع بحقوقهم الأساسية.

ولا يوجد أي بديل آخر لإجراء مفاوضات جديدة بين الجانبين بهدف التوصل إلى تسوية شاملة. وأود أن أرى الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتياهو وهما يلزمان نفسيهما بالتوصل إلى اتفاق شامل للسلام في إطار زميني محدد. وذلك ليس أمرا سهلا وسيطلب حلولا وسطى مؤلفة على كلا الجانبين. ولكن إذا كان كلا القائدين راغبين في السير في ذلك الطريق سيحظيان بالدعم الثابت من المجتمع الدولي قاطبة، بما في ذلك أيرلندا.

ويرتبط إحلال السلام والأمن ارتباطا لا ينفصم بتحقيق التنمية. ويكمن تحقيق التنمية في صميم سياسة أيرلندا الخارجية. وقد حافظنا على تقديم مساعدتنا الإنمائية الرسمية بنسبة تزيد على ٥,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - وهو إنجاز هام في مواجهة الصعوبات الاقتصادية الكبيرة - ولا نزال ملتزمين ببلوغ هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص نسبة ٧,٠ في المائة في أقرب وقت ممكن.

ويمثل برنامج أيرلندا للمعونة استثمارا فريدا يقدمه الشعب الأيرلندي في العالم الذي نشاركه شعوب البلدان النامية. ونحن نركز بشكل خاص على بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وحددنا أولويات استثماراتنا في مجالات التعليم والصحة والحوكمة الرشيدة، وفي حياة وحقوق الفتيات والنساء وحياة وحقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وشهدنا إحراز تقدم ملحوظ في البلدان الأفريقية نتيجة لتلك الاستثمارات. ولكن أوجه ظلم كبيرة لا تزال مستمرة.

كما تضطلع أيرلندا بدور فعال في الأعمال التي تنجز في إطار الأمم المتحدة بغية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ونفخر بان رئيستنا السابقة، ماري روبنسون، عملت بامتياز بصفتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٢. وحينما أنشئ مجلس حقوق الإنسان للمرة الأولى في عام ٢٠٠٦، أعلنت أيرلندا أنها ستسعى لانتخابها في تلك الهيئة. وهذه المناسبة الأولى التي سعينا فيها للانتخاب في المجلس.

ونحن ملتزمون بإنشاء مجلس قوي وفعال لحقوق الإنسان. ونود أن نرى مجلسا قائما على المبادئ ومضطلعا بقيادة حقيقية في ذلك المجال البالغ الأهمية. كما نقدر وندعم المشاركة الكاملة للدول الصغيرة في أعمال المجلس. وقد أفسح الاستعراض الدوري الشامل مجالاً هاماً للحوار الوطني بشأن حقوق الإنسان. وانخرطت أيرلندا بشكل بناء وناقده للذات في إجراء استعراضها الخاص.

كما أننا نلتزم التزاماً ثابتاً بتعزيز منظومة هيئات الأمم المتحدة المعنية برصد تنفيذ المعاهدات ونساهم بنشاط في الجهود الرامية إلى تدعيم هذه المنظومة.

تنتشر التهديدات لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم بشكل مطرد، سواء جراء انتشار الفقر والجوع أو بسبب أنظمة الحكم القمعية أو التعصب الديني أو العنف القائم على نوع الجنس أو مصادر أخرى. وإذا انتُخبت أيرلندا لعضوية مجلس حقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر، فسنستخدم قضية حماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي بصفتنا عضواً فاعلاً وملتزماً في المجلس.

لقد تأسست الأمم المتحدة على مبدأ أن المشاركة الدبلوماسية والحوار بين الدول ضروريان للسلام والتنمية البشرية. والهجمات على البعثات الدبلوماسية، مثل ذلك الذي

وجعلت أيرلندا مكافحة الجوع وتخلف النمو الأولوية الرئيسية لسياساتها الإنمائية. وقد أوفينا بالتزامنا بتوجيه ٢٠ في المائة من ميزانية المعونة لتلك الأولوية. ومع شركائنا، عملنا بشكل وثيق مع الأمين العام لبناء حركة تعزيز التغذية ودعمها. ولكن علينا القيام بالمزيد من العمل. وبصورة جماعية، علينا أن نعمل الآن للإقرار بالصلات العامة بين الزيادات المتكررة لأسعار الغذاء وحالات الطوارئ الإنسانية وسوء التغذية المزمن وآثار تغير المناخ.

ولا يوجد أي شيء يربطنا بصورة أكبر عبر الحدود وعبر المحيطات وعبر الأجيال أكثر من الاعتماد المتبادل على الكوكب الذي نشاركه. وتغير المناخ ليس شيئاً يحصل في أرض نائية أو في مستقبل بعيد. فهو يحصل الآن ويحصل بسرعة. وهو ليس متروكاً لجيل آخر ليحلّه. وعلينا نحن أن نتحمل المسؤولية، وان نسعى جادين لتحقيق العدالة في مجال المناخ وان نتصرف.

ويكمن تمسك شديد بحماية حقوق الإنسان في صميم سياسة أيرلندا الخارجية منذ تأسيس دولتنا. وظل تاريخنا بالذات يشكل التزام أيرلندا بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وبوصفنا دولة جزرية صغيرة شهدت تأثير الاستعمار، والحرب الأهلية والصراع، فقد تعلمنا بطريقة شاقّة أن حقوق الإنسان لا يمكن أن تعتبر أمراً مسلماً به.

ومن الأيام الأولى لإنشاء أممنا المتحدة، اضطلعنا بدور ريادي في تعزيز نزع السلاح ومنع الانتشار. كما أولينا اهتماماً وثيقاً لإنهاء الاستعمار والكفاح ضد الفصل العنصري. واليوم، نقدم مساهمات كبيرة لوكالات الأمم المتحدة الإنمائية وصناديقها ونحن مشاركون بفعالية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعمل الآلاف من أبناء وبنات أيرلندا في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وشعبنا يشعر بالاعتزاز الشديد بتلك المساهمة للمثل العليا للأمم المتحدة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد مايكل شبينديغر، نائب المستشار والوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا.

**السيد شبينديغر** (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): دلت الأحداث التي شهدتها الشهور الأخيرة مرة أخرى على أهمية الأمم المتحدة بوصفها منتدى متعدد الأطراف لمعالجة الأزمات والتحديات الراهنة. والصراعات في سوريا ومالي وعمليات الإصلاح الجارية في أجزاء كثيرة من العالم العربي تثبت أنه ليس بوسعنا مواجهة هذه التحديات إلا من خلال العمل المتضافر.

ففي سوريا، فقد الآلاف حياتهم في نضالهم من أجل الحرية والإصلاح بسبب الجرائم التي يرتكبها نظام يجرمهم من جميع حقوق الإنسان الأساسية من أجل البقاء في السلطة. والنمسا تدين الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان وسفك الدماء في سوريا بأشد العبارات الممكنة. وسقوط أكثر من ٢٧ ٠٠٠ ضحية ووجود نحو ٢,٥ مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية هما تذكير صارخ لنا جميعاً دون استثناء بأن الوقت قد حان لكي تتصرف الأمم المتحدة في نهاية المطاف. ويجب على مجلس الأمن، بصفة خاصة، أن يتحمل مسؤولياته بخصوص الحالة التي تزداد تفاقماً على نحو مطرد في البلد. والعنف يجب أن يتوقف فوراً، ويتعين على الطرفين الدخول في حوار هادف بتيسير من الممثل الخاص المشترك الأخضر الإبراهيمي. ولن يكون هناك حل ما لم يتنحى الرئيس الأسد ويفسح المجال لقوى العقل والمصالحة.

والنمسا ما زالت تدعم تماماً عمليات التحول الجارية في العالم العربي. ونرحب بالجهود المبذولة حتى الآن لإرساء الأسس لمجتمعات أكثر انفتاحاً وشمولاً وازدهاراً. ونحن نشجع السلطات التي تولت الحكم حديثاً على الاضطلاع بولايتها من أجل التغيير الديمقراطي على نحو مسؤول. ويجب تلبية

شهادته مؤخراً في بنغازي، تمثل هجمات على هذا المبدأ. وهي غير مقبولة بالمرّة ويجب أن تدان من قبل المجتمع الدولي.

وأيرلندا ترأس حالياً منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد مكنتنا ذلك من الإسهام في البحث عن اتفاق بشأن الطائفة الكاملة من أنشطة المنظمة. واستفدنا من خبرتنا في بناء السلام في أيرلندا الشمالية للإسهام في عمل المنظمة التي تسعى إلى إيجاد تسوية سلمية للصراعات التي طال أمدها. ويحدوني الأمل في أن تتمكن قبل انتهاء فترة ولايتنا من إحراز تقدم في بعض المجالات الرئيسية، بما في ذلك ما يسمى البعد الإنساني لمنظمة الأمن والتعاون وبشأن بعض قضايا الصراع.

ونحن نستخدم رئاستنا لإعطاء الأولوية لحرية الإنترنت، مما يعبر عن الأهمية المتزايدة للإنترنت بوصفها منبراً لممارسة حقوق الإنسان والحرريات الأساسية. وقد ركز مؤتمر كبير عقد في دبلن في حزيران/يونيه الماضي على كيفية إبقاء حقوق الإنسان والحرريات الأساسية دون تغيير في ظل التكنولوجيات الجديدة، واستمرارها بسلاسة في العصر الرقمي. ونحن نتطلع إلى تولي رئاسة مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من العام المقبل. وسنضطلع بذلك الدور بنفس الطاقة والالتزام اللذين كرستاهما لأداء مسؤولياتنا في منظمة الأمن والتعاون.

قال السياسي والمحامي الأيرلندي البارز جون فيلبوت كوران الذي عاش في أواخر القرن الثامن عشر يوماً إن "نحن الحرية هو اليقظة الأبدية". وإذا ما أردنا أن نرقى إلى مستوى التطلعات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، يجب علينا أيضاً تحمل عبء اليقظة الأبدية. والتحديات اليومية لحقوق الإنسان واضحة بشكل مؤلم. ولا بد أن نتصدى لها على نحو واضح وبدأب. وكما جاء في إعلان وبرنامج عمل فيينا، فإن تعزيز وحماية حقوق الإنسان هما "المسؤولية الأولى" للحكومات. ولا يمكننا أن نتوان عن تحمل تلك المسؤولية، بل ويجب علينا تحملها.

والنمسا ستدعو إلى زيادة الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي للإسهام في تحقيق هذه الغاية.

وفي ضوء الأزمات والتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، ترحب النمسا بالاختيار الحسن التوقيت من جانب الرئيس يريميتش للموضوع لتسليط الضوء على التسوية السلمية للمنازعات في المناقشة العامة لهذا العام. والوقاية دائما ما تكون أفضل وأرخص من العلاج. والتقدم المحرز في سيراليون وقيرغيزستان ونيبال وميانمار يشهد على مدى نجاح جهود الوساطة المستدامة.

ولا يمكن تحقيق التسوية السلمية للمنازعات إلا من خلال الحوار المفتوح، المبني على الاحترام المتبادل. والنمسا ذات باع طويل في تشجيع الحوار بين الثقافات والأديان. ونحن فخورون باستضافة منتدى الأمم المتحدة العالمي الخامس لتحالف الحضارات في فيينا. وسيُعقد المنتدى يومي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، تحت عنوان "القيادة المسؤولة في التنوع والحوار". والنمسا تقدر بشدة إسهام الشباب بوصفهم قوة تفضي إلى التغيير. ولذلك، سيتم تخصيص اليوم السابق لانعقاد المنتدى العالمي للفتى شبابي بشأن تحالف الحضارات من أجل الاستفادة من آرائهم.

وفي هذا السياق، يسرني أن أفيد بأنه سيتم افتتاح مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر في فيينا.

والمركز، وهو مبادرة مشتركة بين المملكة العربية السعودية ومملكة إسبانيا وجمهورية النمسا، سيسهم بالتأكيد إسهاما كبيرا في تعزيز الحوار.

علينا أن نوضح أن السلام والتنمية المستدامين يقترنان باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وهذه قيم عالمية ينبغي عدم حرمان أي إنسان منها. ويجب ألا

تطلعات الشعوب إلى الكرامة والحرية، بما يسهم في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي هذا السياق، أود أن أكرر إدانتي بأشد العبارات للهجمات التي وقعت مؤخرا على البعثات الدبلوماسية وموظفيها، وخاصة مقتل السفير كريس ستيفتر وثلاثة من زملائه في بنغازي. والعنف لا يمكن أبدا أن يكون ردا مقبولا على ممارسة الحق الأساسي في حرية التعبير. ومهاجمة سفارة وموظفيها لا تتعارض مع القانون الدولي فحسب، ولكنها هجوم على المثل العليا التي ترفع الأمم المتحدة لواءها، ألا وهي، التعاون السلمي بين الدول الأعضاء في بناء مستقبل أفضل معا.

إن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي لم يُحل بعد ما زال يزعزع استقرار الشرق الأوسط بشكل خطير. وقد نوقشت شروط الحل التفاوضي والمستدام - دولتان ذاتا حدود آمنة ومعترف بها على نحو متبادل - مرارا وتكرارا وهي تحظى بتأييد واسع في أوساط الشعبين والمجتمع الدولي، غير أننا لم نشهد أي تقدم بالمرّة في العام الماضي. ولذلك، ندعو قيادتي الجانبيين إلى تحمل مسؤولياتهما والتمكين من إرساء السلام والأمن الدائمين من أجل أبنائهما والأجيال المقبلة.

لا تزال الحالة في مالي تدعو إلى القلق الشديد. والنمسا تشعر بالانزعاج إزاء الاضطرابات السياسية وآثارها الكارثية على شعب مالي. وتزايد انعدام الأمن واستمرار تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان يستدعيان العمل المتضافر. ولقد كان الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد يوم الأربعاء إشارة هامة إلى أننا نتحرك في هذا الاتجاه. ونحن نؤيد تماما الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، في محاولة إيجاد حل سياسي دائم للأزمة في مالي ومنطقة الساحل ككل.

والنمسا تشعر بقلق عميق إزاء برامج أسلحة الدمار الشامل والأنشطة المؤدية إلى انتشار الأسلحة في عدة مناطق من العالم. وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هو أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أن إيران يجب أن تقدم في النهاية أدلة موثوقة على الطابع السلمي لبرنامجها النووي وأن تنخرط بشكل جدي في المحادثات مع مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣. واستمرار العجز عن البدء حتى في مفاوضات فنية متعددة الأطراف حول نزع السلاح أمر غير مقبول. وتلتزم النمسا بالعمل مع الدول الأخرى المعنية للمضي قدما بشأن هذه المسألة الهامة للغاية. وأود أن أشكر الأمين العام على دعمه المستمر بهذا الخصوص.

ويتعين علينا أن نتجاوز النهج الأمني ذا الطابع العسكري الصارم الذي يرجع إلى فترة الحرب الباردة. وقد آن الأوان لتغيير الخطاب في ما يتعلق بالأسلحة النووية. فأي استعمال للأسلحة النووية سيكون مدمرا للعالم أجمع بآثاره الإنسانية والبيئية. وفي القرن الحادي والعشرين، لم يعد بالإمكان أن يقتصر التعامل مع هذا التهديد الوجودي للبشرية على عدد قليل من الدول دون غيرها بوصفه مسألة من مسائل الأمن القومي.

وتلتزم النمسا بتعزيز وزيادة تطوير القانون الدولي الإنساني واتباع نهج إنساني للنهوض بجدول الأعمال العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وقد تحقق الكثير في العقدين الماضيين، كما تدل عليه النتائج الناجحة لاتفاقيتي حظر الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. ونأمل في أن يتسنى تحقيق تقدم مماثل بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في الشهور المقبلة. وينبغي للدول الأخرى الأعضاء الانضمام إلى توافق الآراء الذي بدأ يظهر بشأن تنظيم تجارة الأسلحة بطريقة شاملة.

تزل أقدامنا حتى يتم تحقيق هذا الهدف. وفي عام ٢٠١١، انتُخبت النمسا لعضوية مجلس حقوق الإنسان. ونحن ندعم تماما المجلس وآلياته، وخاصة الاستعراض الدوري الشامل. والمجلس هو الأقدر على الرد بسرعة في حالات الطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد أظهرت الدورات الاستثنائية التي عقدها المجلس بشأن سوريا وليبيا أن المجتمع الدولي لن يغض الطرف عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والهجمات العشوائية على السكان المدنيين. وانتهاكات حقوق الإنسان يجب ألا تمر دون عقاب. ولا بد من إجراء تحقيق شامل في الانتهاكات ويجب مساءلة الجناة أمام مؤسسات قضائية ذات مصداقية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

وعضويتنا في مجلس حقوق الإنسان فرصة لمواصلة العمل بشأن الأولويات الرئيسية التي ناضلت النمسا في سبيلها أثناء عضويتها في مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠: حماية المدنيين وسلامة الصحفيين وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وحرية الدين والمعتقد، وحماية الأطفال من العنف وسوء المعاملة.

وقد كان الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر فرصة هامة لتجديد التزامنا بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. والأمر الآن بحاجة إلى المتابعة الكافية. والنمسا، بصفتها رئيسة مجموعة أصدقاء سيادة القانون، ستقدم مقترحات ملموسة للاستفادة منها في التقرير المقبل للأمين العام.

تمثل مختلف مقر الأمم المتحدة في فيينا مركزا لتعزيز السلام والأمن. فعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويسرني أننا يمكن الآن أن نستفيد أيضا من الخدمات الإضافية للمكتب الجديد لمكتب شؤون نزع السلاح الذي أنشئ في فيينا.

إن التغييرات الجارية الآن في مجالات العلوم والاقتصاد والجغرافيا السياسية والتكنولوجيا والبيئة والثقافة هي بحق ثورات في حياة المجتمعات البشرية كافة في جميع أنحاء العالم، لكنها تثير شكوكا حول فعالية المنظمات الدولية في إدارة الشؤون العالمية. والوضع في العالم اليوم يثبت أنه عند النظر إلى الحوكمة وإدارتها من منظور الرأسمالية العالمية - المتوحشة، كما وصفها قداصة البابا يوحنا بولس الثاني - فإنها يمكن أن تقودنا إلى حافة الحضارة بدلا من أن تصبح عاملا للتغيير الإيجابي، كما كنا نترع إلى الاعتقاد بأنها ستصبح كذلك.

قلل التطور المتقلب للمشاريع القائمة على المضاربة المالية في البلدان المتقدمة النمو من دور الدولة في الشؤون العامة. تفرض السوق نفسها في جميع المجالات، مثل الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمع، والأفراد ووسائل الإعلام، معززة بذلك تأثير مصالح الشركات العملاقة المشاركة في إنتاج الأغذية، والاتصالات، وإنتاج الأدوية والمجمعات الصناعية العسكرية. وهي القوة الحقيقية فيما يخص اتخاذ قرارات ذات تأثير عالمي؛ وتحدد قراراتها مسار العديد من الأحداث الهامة ذات الصلة بالاقتصاد والسلام. ويخالف ذلك تماما الفكرة التي أنشئت على أساسها منظمنا. وتتفاقم تلك الحالة جراء الشعور المتنامي بأن الرفاه والسلطة العالمية يقعان بشكل متزايد وكامل في يد السوق والنخب المالية، وبأن مستويات معيشة الناس تنهوى بشكل كبير، وبأن الثقة بقدرة جميع الحكومات على حل أكثر المشاكل إلحاحا تتقلص بشكل سريع.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بالي (الكونغو).

ونجم عن آثار الأزمة الاقتصادية والمالية المترتبة على مراكز القوى الرأسمالية العالمية تغييرات سياسية واجتماعية ذات تداعيات دولية. إن الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية، التي تشكل أنماطا لذلك النموذج المغرور، في حيرة من أمرها فيما يخص إيجاد حلول لمشاكلها الهيكلية. وهي ترح بمواطنيها

وفيينا ومقر الأمم المتحدة فيها هما أيضا بمثابة منبر لمناقشة التنمية المستدامة. ونرحب بقرار الأمين العام إنشاء مكتب تنفيذي لمبادراته الطاقة المستدامة للجميع. وسيساعد ذلك على النهوض بجدول الأعمال الهام هذا. فحصول الجميع على الطاقة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، جنبا إلى جنب مع ارتفاع حصة الطاقة المتجددة، هي أهداف ستساعد على إيصال الكهرباء إلى بليون ونصف البليون شخص لا يمكنهم الحصول عليها في أنحاء العالم. وبالمثل، فإن ذلك سيساعد على مكافحة انبعاثات غازات الدفيئة والاحترار العالمي، واللذين يهددان وجود العديد من الدول الأعضاء في حد ذاته.

وقد كان مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لهذا العام بداية لعهد جديد، حيث فتح الآفاق مجددا للأجيال القادمة من خلال أهداف التنمية المستدامة، المصممة حسب احتياجات مختلف البلدان أو مجموعات الدول والمناطق. وعند تنفيذ تلك الأهداف العالمية الجديدة، ينبغي ألا نوقف جهودنا من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المستهدف وهو عام ٢٠١٥.

والمسا لا تزال ملتزمة تماما بنظام متعدد الأطراف يعمل بفعالية. ولذلك، سندعم جهود رئيس الجمعية والأمين العام لمواصلة زيادة فعالية منظمنا من أجل تمكيننا من مواجهة تحديات عصرنا على نحو أفضل.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد صمويل سانتوس لوبيز، وزير خارجية نيكاراغوا.

**السيد سانتوس لوبيز (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية):** بينما أخطب الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، أود بادئ ذي بدء أن أعبر لكم عن التحيات الحارة ومشاعر التضامن من جانب شعب نيكاراغوا وحكومته للمصالحة والوحدة الوطنية بقيادة الرفيق الرئيس القائد دانييل أورتيغا سافيدرا، الذي يتمنى لنا النجاح في عملنا.

وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد على الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة، أو بالأحرى في إعادة تحديد دورها. وتشرف نيكاراغوا بأخذ زمام المبادرة في هذا الصدد. اضطلع أخونا، وزير خارجية نيكاراغوا السابق ورئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، جنباً إلى جنب مع الرئيس دانييل أورتيغا سافيدرا، ومفكرين معاصرين متميزين آخرين، بمهمة وضع خطة لإعادة تحديد دور منظومة الأمم المتحدة. إننا نقول "إعادة تحديد دور" لأن المنظمة الحالية لم تعد تسمح بإدخال إصلاحات، وإن تلك التي اقترحت حتى الآن، لم تحقق تقدماً بسبب سياسة بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. باسم شعب نيكاراغوا، أدعو الجميع إلى إعطاء دفعة قوية لذلك المقترح، بغية جعل ميثاق جديد للأمم المتحدة واقعاً، يفضي الطابع الديمقراطي على المنظمة.

إن السلام قيمة عليا، وشرط يمكن أن يتطور فيه النشاط الإنساني بطريقة مستقرة مفيدة للجميع. ومع ذلك، ترسم بعض التطورات وجهة خطيرة.

إننا نعتبر الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والقواعد الأساسية للتعيش السلمي. وعلاوة على ذلك، يزعم اليوم بأن ذلك الحصار يستند إلى إدراج تعسفي وأحادي ولا أساس له لذلك البلد الشقيق، في قائمة الدول الراجعة للإرهاب الدولي. إننا نطالب بوقف فوري وغير مشروط لتلك الجريمة ضد الإنسانية، التي تشكل إهانة لضمير شعوبنا. كما أننا نطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن المواطنين الكوبيين الخمسة الذين يقعون ظلماً في سجون الولايات المتحدة الأمريكية.

ونطالب باحترام سيادة جمهورية فنزويلا البوليفارية الشقيقة واستقلالها، إذ أنها تواجه موجة إجراءات تآمرية تسعى إلى زعزعة الاستقرار وتدمير الخطة الديمقراطية للثورة

والعالم في أتون البطالة وانعدام الأمن الاجتماعي والمزيد من الفقر. وهكذا أصبح واضحاً الطابع الحصري لخصخصة الدولة، وإخضاعها لقوى السوق، والمضاربة والتلاعبات المالية، مما يظهر الحاجة الملحة إلى التوزيع المنصف للثروة في العالم بأسره.

وقد وصف العديد من المفكرين المتميزين السيناريو بأنه معركة بين السوق والدولة. بيد أن المفارقة تتمثل في أن الدولة ذاتها التي رغبت في البحث عن نموذج للتنمية يوفر راحة أكبر لمواطنيها هي التي اليوم، دون وازع سياسي أو أخلاقي، تطور برنامجاً جديداً لليبرالية الجديدة، متنكراً في ثوب تعديلات لازمة لإنقاذ الاقتصاد والدفاع عن المواطنين. ويكشف ذلك أن الاقتصاد والسوق والسلطة السياسية نفس الشيء في البلدان المتقدمة النمو. وفيها لم تتطور الدولة إلا لتدمج في برنامج واحد، مصالح رأس المال المضارب، للشركات والصناعات العالمية الكبرى، والمجمعات الصناعية العسكرية. ونحن متأكدون من أن طبيعة تلك التعديلات دائمة، ومن أن جدول أعمال اقتصادياً جديداً سيوجه أكبر تركيز للسلطة إلى أعلى مستوى عالمي، يسعى لإملاء وجهة نموذج رأسمالي جديد، أكثر تركيزاً من أي وقت مضى فيما يخص جميع جوانب الحياة.

وقد أفضى عالم عام ١٩٤٥، بعد الحرب العالمية الثانية، إلى إنشاء جميع المؤسسات، التي تضم الحوكمة العالمية، بدءاً بمنظمتنا. ذلك العالم لم يعد قائماً. ومن ثم اليوم، أكثر من أي وقت مضى، من الضروري أن نعيد إحياء فلسفة السلام العالمي الدائم والراسخ، والتنمية الاقتصادية، لفائدة جميع شعوب العالم، وهي نفس الفلسفة التي ألهمت مؤسسي منظومة الأمم المتحدة، وفلسفة القدرة على الحكم والإدارة على المستوى العالمي.

ارتكبت في بنغازي، في ليبيا، في ١١ أيلول/سبتمبر، التي فقد خلالها سفير الولايات المتحدة كريستوفر ستيفنز وثلاثة مواطنين آخرين من مواطني الولايات المتحدة حياتهم، تماما كما ندين أي عمل إرهابي يشكل اعتداء على الحضارة والثقافة، والدين والعدالة في أي مكان في العالم.

ونرحب بالتطورات الإيجابية التي حصلت مؤخرا، فيما يخص العلاقة بين الصين/تايوان وجمهورية الصين الشعبية. وعلينا أن ننظر في التطلعات المشروعة لتايوان للمشاركة على نطاق أوسع في جميع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وهيئاتها.

كما نؤكد من جديد التزامنا بترع السلاح الكامل والتام، وبالأمن الدولي. وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، أمر لا غنى عنه.

وبخصوص مسألة مختلفة، تعتبر أمريكا الوسطى، منطقة عبور للمخدرات المنتجة في الجنوب، التي تجرد في الشمال، أي في الولايات المتحدة، أكبر سوق استهلاكية، وأكبر عمليات غسل أموال تجارة مخدرات. وقد أعربت أمريكا الوسطى عن حاجة بلدان المقصد للقضاء على الاتجار بالمخدرات واستهلاكها داخل حدودها، باستخدام جميع التكنولوجيا والموارد المتاحة لها. وبالمثل، اتفقنا على المطالبة بدعم اقتصادي لجميع بلدان أمريكا الوسطى، فيما يخص مكافحتها المستمرة للجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. لكن التوتيرة البطيئة لذلك الالتزام أو غيابه بشأن تلك المسألة، يلحق ضررا يتعدى تداركه، خصوصا لشعوب أمريكا الوسطى، التي يتعين عليها تخصيص موارد كبيرة لمنع المخدرات وحجزها، مما أضر استثماراتها الاجتماعية.

في ذلك السيناريو، غير المشجع كثيرا، والذي نحن بعيدون فيه عن تحقيق النصر، تقطع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أشواطا كبيرة فيما يخص تعزيز إندماجها ووحدها

البوليفارية والمصالح الشعبية، وبالتالي تشويه سمعة المكاسب الاجتماعية والاقتصادية الهائلة التي حصل عليها الشعب الفنزويلي من خلال بذل جهد وشجاعة كبيرين، تحت القيادة المتميزة للرئيس هوغو شافيز فرياس.

ويتعين توفير الدعم الكامل لعملية السلام في كولومبيا، حتى يبدأ الناس في سلوك طريق التقدم الاجتماعي الحقيقي.

ويتعين تقديم دعم غير محدود للقانون الدولي، فيما يخص حرمة البعثة الدبلوماسية الإكوادورية في المملكة المتحدة. كما نؤكد من جديد دعمنا للحقوق السيادية للأرجنتين على جزر مالفيناس وحق بورتوريكو في الحصول على استقلالها الكامل.

مع الأخذ بعين الاعتبار للمعلومات التي تبثها يوميا وسائط الاتصال العالمية الرئيسية، لم يغيب عن اهتمام أحد أن خطر حرب واسعة النطاق يهدق بالشرق الأوسط. ولا يمكن القبول بالحالة السورية. إننا ندين بشدة الأعمال الإرهابية التي أودت بحياة مسؤولين رفيعي المستوى في حكومة الرئيس بشار الأسد، ومن سكان سوريا. وتذكر نيكاراغوا بأن ذلك شكل من أشكال العدوان، الذي أدانته فعلا محكمة العدل الدولية سنة ١٩٨٦، في قضية جمهورية نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الواضح أن الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة، تتجه إلى طريق مسدود، وذلك ببساطة لأن أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي وحلفاءهم الذين لديهم مصالح في المنطقة، يعترضون مسارها.

وينبغي التشجيع على التوصل إلى حل سلمي فيما يتعلق بجمهورية إيران الإسلامية. إننا بحاجة إلى إيجاد حل دون تأخير لتطلعات الشعب الفلسطيني، من خلال دعم مفاوضات السلام، وحقه المشروع في إقامة دولته، وأن يكون جزءا من الأمم المتحدة. كما أننا ندين بشدة الأعمال الإرهابية التي

البيئية الملزمة قانونا. كما يجب عدم خصخصة الموارد الطبيعية الثمينة لكونها لصالح فئة قليلة.

وعلاوة على ذلك، وخلال أوقات الأزمات هذه، بوسعنا أن نلاحظ بأننا نواجه خطر عدم بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية، التي اقترحنا بلوغها بحلول عام ٢٠١٥. ولن نسمح بحدوث ذلك. كما يتعين أن تفي الدول المتقدمة النمو، بالتزاماتها فيما يخص تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، للمساعدات الإنمائية الرسمية.

وتتمثل المشكلة الخطيرة الأخرى في انعدام الأمن الغذائي. إن أزمة الغذاء تشكل عقبة كأداء في خضم المعركة ضد الفقر والجوع. ويجب أن نعمل معا من أجل استعادة حق الشعوب ذلك. إن مجتمعاتنا تواجه الحاجة الملحة لتلبية احتياجاتها الأكثر ضرورة، مع تحقيق فوائد منصفة من مزايا التنمية، إلى جانب أهمية تنمية الديمقراطيات على أساس تمثيل المواطنين ومشاركتهم بشكل مباشر. وتلك طريق يتعين احترام خصائصها، دون تدخل من أي نوع كان.

وتترصدنا المخاطر، التي أدت إلى وقوع حوادث لا تسهم في تثبيت استقرارنا السياسي. ويجب إداة الانقلابات، مثل تلك التي جرت محاولات للقيام بها في فتزويلا وبوليفيا وإكوادور، أو تلك التي نفذت في هندوراس وباراغواي، ورفضها، بغض النظر عن كيفية تنفيذها أو المحاولة التي تمت من خلالها. ولا يمكن أن نسمح بأن تترسخ الانقلابات مرة أخرى، بوصفها أسلوبا من أساليب الحل السياسي للتراعات، سواء داخل أي بلد أو بين الدول.

ولا يمكننا أن نتجاهل أن لعملية تركيز القوة في العالم، تداعيات على النظامين السياسي والاجتماعي اللذين يحكمان مجتمعاتنا. ويتوخى من الضربة النهائية، تدمير أو تفريق الحركات الاجتماعية الشعبية من أجل القضاء على الدول والحكومات التي لا تؤيد النموذج الليبرالي الجديد. ولذلك،

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، من خلال منظومة التكامل لأمريكا الوسطى والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتتقدم عملية اندماجنا ووجدتنا على المستوى الإقليمي، من خلال منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، وعلى أرضية صلبة، بناء على الأهداف المشتركة التي تعزز السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواطني أمريكا الوسطى. ونموذج تكاملنا ووجدتنا واضح أيضا في التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، الذي يتوفر على عنصر التجارة العادلة، والتكامل والتعاون والتضامن بين أعضائه. إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أنشئت عام ٢٠١١، تشكل تعبيرا آخر عن هذه العملية، ودليلا مقنعا على دعوتنا للتكاملية.

وتشكل مبادئ ومقاصد حركة بلدان عدم الانحياز، أرضية مشتركة واسعة النطاق، وذات بعد عالمي، تسهم في تطوير عالم متعدد الأقطاب وفي تعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك السياق، تحقق حكومة المصالحة والوحدة الوطنيتين لدينا، برئاسة القائد دانييل أورتيغا سافيدرا، وشعبنا نتائج مهمة في المعركة ضد الفقر. ويعزز ذلك عملية استعادة الحقوق، التي تترجم إلى المزيد من الصحة وتعليم أفضل والمزيد من البنية التحتية المنتجة والموجهة إلى تقديم الخدمات، ومستويات معيشة أفضل لجميع مواطنينا.

سنكون قد حولنا قريبا جدا، مصفوفة الطاقة، باستخدام موارد الطاقة المتجددة، حتى تتكون الطاقة التي نستهلكها بحلول عام ٢٠١٧، من ٩٤ في المائة من الطاقة المتجددة. وقد قررنا اتخاذ خطوات ضرورية لبناء قناة كبيرة في المحيط، تمر من خلال نيكاراغوا، لتعبرها سفن حمولتها تزيد عن ٢٥٠.٠٠٠ طن.

ويشكل تغير المناخ وجميع آثاره ذات الصلة، إحدى أهم تحديات عصرنا. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو، الوفاء بالتزاماتها

العامة. ونرى من الأهمية، بصفة خاصة، تنفيذ تلك التحولات بطريقة غير عنيفة وبدون تدخل خارجي. ونعتقد بقوة أنه ينبغي أن يكون لدى جميع أعضاء المجتمع الدولي الاهتمام بجعل الشرق الأوسط - شمال أفريقيا منطقة تنعم بالسلام ومستقرة وديمقراطية ومتحررة من التراعات الداخلية ومن الصراعات بين الدول. مع ذلك، لم يحرز أي تقدم حتى الآن في التوصل إلى توافق آراء في جهود الأطراف الخارجية لتهيئة الظروف لتحقيق ذلك الهدف.

ويقلقنا بشكل خاص الصراع الداخلي المتفاحم في سوريا. وقد دعونا مراراً إلى تضافر جهود المجتمع الدولي لإرغام الحكومة وخصومها على وقف العنف فوراً والجلوس على طاولة التفاوض والتوصل إلى حل توفيقى بشأن مضمون ووتيرة الإصلاحات التي ترضي جميع السوريين وتضمن سلامة وحقوق كل المجموعات الإثنية والدينية. هذا هو مضمون التوافق المسجل في البيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا (S/2012/523، المرفق)، الذي اتفق عليه في جنيف كمتابعة لخطة كوفي أنان.

ونطالب أعضاء مجموعة العمل كافة بالامتثال التام للالتزامات التي قطعناها على أنفسنا جميعاً في جنيف. فتلك هي أسرع طريقة لوقف الخسائر في الأرواح البشرية في سوريا. وقد اقترحنا قراراً لمجلس الأمن بالتصديق على بلاغ جنيف باعتباره أساساً للمفاوضات في بداية الفترة الانتقالية، غير أن ذلك الاقتراح قوبل بالرفض. وعلى أولئك الذين يرفضون تنفيذ بيان جنيف أن يتحملوا مسؤولية شاقة. فهم يصرون على وقف إطلاق النار من جانب الحكومة وحدها ويشجعون المعارضة على تكثيف العمليات القتالية، وهم بذلك إنما يدفعون سورياً إلى هوة سحيقة من الصراع الدموي المهلك بشكل متبادل. وعسكرة الصراع مستمرة، وسط دعوات تطالب بتدخل عسكري مفتوح.

فإن مواطنينا وشعوبنا، في إطار المشاريع الوطنية التقدمية أو الثورية المتجلية من خلال دولنا وأممنا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مدعوون إلى المقاومة ورفع رايات السلام، والكرامة والهوية والسيادة الوطنية.

إننا نؤسس حوكمة عالمية جديدة، من خلال عملنا الرامي إلى تغيير المؤسسات الدولية. ونعزز حوكمة جديدة للعالم، من خلال دمج المزيد والمزيد من المواطنين في أعمال بناء هذا العالم الجديد الذي نطمح إليه.

فالنظام العالمي الحالي ومؤسساته في مأزق. ولا سبيل للخروج منه إلا من خلال الجهد الجديد الذي وصفته بالتحويل العميق للاقتصاد والسياسات والمجتمع والثقافة. وهذا هو الجهد الوحيد الذي سيكون ثمرة أفضل ما في طبيعتنا البشرية وتاريخنا. أما العالم الآخر، العالم الذي يرفض التغيير، عالم الحرب والبؤس الإنساني، عالم الفناء الذي يعلن عنه في التلفاز كما لو كان شيئاً جديداً، سيكون إلى زوال. وسوف ينمو الأمل والمستقبل اللذان نكافح من أجلهما، وستشرق شمسهما على أطلاله.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد سيرغي لافروف، وزير الخارجية في الاتحاد الروسي.

**السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** منذ أكثر من عام ونصف العام، والحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمثل المركز العصبي للسياسات العالمية. والتغيرات العميقة التي اجتاحت المنطقة تتقاطع مع المشاكل الرئيسية المتصلة بالعلاقات الدولية الحديثة وتتطلب من الجميع نهجاً شاملاً ورفض الأنماط العقائدية المبسطة وازدواجية المعايير.

وما فتئت روسيا تدعم الشعوب في تطلعها إلى تقرير مصيرها بنفسها وتمهيد الطريق لنماذج أكثر فعالية للحكومة

تتفق على ترتيبات رئيسية فيما بينها. وفي هذا الشأن، ينبغي أن تضطلع جامعة الدول العربية بدور مهم.

ونحن نؤيد إقامة روابط أوثق بين الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية، عموماً. وأود الإشارة إلى أنه في منطقتنا من العالم، وُقِّعت اليوم مذكرة تعاون بين أمانة منظمة معاهدة الأمن الجماعي وإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام. وأنا مقتنع بأن ذلك سيزيد من فعالية الجهود المشتركة لضمان الاستقرار والأمن.

وينبغي أن تستند كل إجراءاتنا بقوة على أساس ميثاق الأمم المتحدة، الذي لا يعطي الحق في تغيير الأنظمة. وليس من المقبول فرض نظام سياسي على بلد وشعبه. وقد أعلن الرئيس فلاديمير بوتين موقفنا بوضوح في كلمته في الكرملين في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وكل الأحداث في العالم العربي ومناطق أخرى تثبت عدم جدوى هذه السياسة، التي يمكن أن تقود إلى مصادمات خطيرة بين الإثنيات والأديان في العلاقات الدولية.

إننا نؤمن بأن من واجب الدول كافة أن تحمي المشاعر الدينية للأشخاص أيضاً كانت انتماءهم الدينية من الاستفزات والتطاول. وفي نفس الوقت، بالطبع، لا يمكن أن يكون هناك مبرر لأعمال الإرهاب، بغض النظر عن أين ترتكب، سواء في ليبيا أو سوريا أو العراق أو اليمن أو أي مكان آخر. والاعتداءات ضد الدبلوماسيين أو موظفي الأمم المتحدة غير مقبولة تماماً.

وإذ يمر العالم بفترة انتقال تتسم بعدم الاستقرار في مجالات الاقتصاد والسياسات والعلاقات ما بين الحضارات، فإننا مقتنعون اليوم بأنه من الأهمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصفة خاصة أن يكون بمقدورها الاعتماد على قواعد سلوك مقبولة وأن تتفق على استجابة مشتركة إزاء التهديدات التي تواجه الاستقرار العالمي. ينبغي ألا نسمح لأعمال غير مسؤولة تملئها مصالح نفعية بتقويض نظام القانون الدولي.

لقد أصبحت المنظمات المتطرفة، بما فيها تنظيم القاعدة، أكثر نشاطاً في سوريا. وهي تشن هجمات إرهابية ضد المدنيين الأبرياء والبنى التحتية المدنية. وعدد جرائم الحرب في ازدياد، من جانب قوات الحكومة والمعارضة على السواء، وهو ما سجله التقرير الأخير للجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/21/50).

وروسيا تدين بشدة أي عنف، أيّاً كان مصدره، وهي مقتنعة بأنه ما زالت هناك فرصة للقيام بعمل جماعي. ولا بد أن تبدأ الخطوات العملية للتغلب على الأزمة بوقف شامل لإطلاق النار، وإطلاق سراح السجناء والرهائن وتوفير معونة إنسانية إضافية. وهذا من شأنه أن يهيئ الظروف لبدء حوار فيما بين السوريين. ونأمل أن يتمكن الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، من استخدام خبرته الواسعة في التحرك صوب اتفاق بشأن ترتيبات من هذا القبيل، بدعم من المجتمع الدولي. وروسيا ستقدم دعمها الكامل حتى تكفل مهمته بالنجاح.

إن التغييرات الجارية في الشرق الأوسط ينبغي ألا تهمش المشكلة الفلسطينية. فالتوصل إلى تسوية عربية - إسرائيلية شاملة وعادلة ودائمة تؤدي، في جملة أمور، إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء ومتصلة الأراضي، تتعايش في سلام وأمن مع إسرائيل، سيكون إسهاماً كبيراً في تطبيع الحالة الإقليمية بصورة عامة. ومبادرة السلام العربية ما زالت تحتفظ بأهميتها، ونحن نؤيد جهود جامعة الدول العربية للمضي قدماً.

أود كذلك أن أشدد على أهمية تنفيذ القرار الخاص بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط (أنظر NPT/CONF/2010/50 (المجلد الأول)). ومن الواضح أنه لا بد من ضمان أن يشارك في المؤتمر جميع دول المنطقة، وينبغي أن

الدولي، تطالب بسرعة رفع الحصار، الذي يعد من بقايا الحرب الباردة.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتنفيذ العملي لقرارات مجلس الأمن بشأن الجزاءات ضد الأطراف من غير الدول والتشكيلات غير المشروعة العابرة للحدود. وعموماً، فقد بينت أحداث الأعوام الأخيرة بجلاء أن الإجراءات الأحادية التي تنتهك القانون الدولي وتلتف حول قرارات مجلس الأمن أو تحرفها لا تأتي بخير.

وبطبيعة الحال، سوف تستمر مواءمة القواعد القانونية للشؤون الدولية بحسب الضرورة. إلا أن هذه التحولات ينبغي أن تعالج بأكثر قدر من المسؤولية والإدراك الكامل للتهديدات الخطيرة التي تنطوي عليها. وينبغي أن يكون التوافق هو السبيل الوحيد لاعتمادها. وينبغي ألا تصور انتهاكات القانون الدولي على أنها نوع من التطور الإبداعي.

وكل ما تقدم يرتبط بالمناقشة بشأن مفهوم ما يسمى بالمسؤولية عن الحماية. وينبغي مواصلة مناقشة هذا المفهوم على أساس النهج المتفق عليه في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، الذي أكد مجدداً على ضرورة مراعاة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة عند الاستجابة للتراعات داخل الدول. وحماية المدنيين موضوع أخطر من أن يُستغل لتحقيق أهداف سياسية. وغموض ما يسمى بمفهوم المسؤولية عن الحماية يمكن فهمه بشكل أفضل في ضوء المبادرات التي طرحها البرازيل وعدد من الدول الأخرى للتحرك صوب توافق الآراء.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن مؤسسي الأمم المتحدة، بحكمتهم، قد اتفقوا وصدقوا على ميثاق يكرس المبادئ لتنظيم نظام عالم متعدد الأقطاب. والآن، بعد أن انتهت فترة القطبين الشاذة التي كانت قائمة إبان الحرب الباردة، وبعد أن أصبح من الواضح للجميع أنه لا مكان للقطب الواحد في العالم الحديث وأن الشؤون الدولية لا يمكن إلا أن تكون متعددة

فالنظام العالمي يتهدده التعسفي لمبادئ أساسية مثل عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والتسوية السلمية للتراعات واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

تلك هي المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، الذي أناط بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وفي إطار إصلاح الأمم المتحدة، لا بد من الإبقاء على قدرة مجلس الأمن على أداء تلك المهام. إذ أن تآكلها سيحرم المجتمع الدولي من آلية ضرورية لبلورة نهج مشتركة لتسوية حالات النزاع.

ومن الملائم هنا أن نشير إلى الأدوات الإلزامية المتاحة للأمم المتحدة. فبموجب ميثاق الأمم المتحدة، يقع فرض الجزاءات تحت ولاية مجلس الأمن حصرياً. ويجب أن تتخذ القرارات على أساس جماعي، على ألا تؤدي الجزاءات إلى عزلة الدولة المستهدفة بالجزاءات، بل تشجعها على الانخراط في حوار بغية إزالة الشكوك التي ربما كانت لدى الدول الأعضاء. ولا بد أن تكون الجزاءات محسوبة جيداً وألا تتسبب في أي معاناة للسكان. وفي الماضي، ناقش مجلس الأمن مسألة الحدود الإنسانية للجزاءات، غير أن تلك المناقشة توقفت بعد ذلك. ونرى من الأهمية استئنافها.

هناك مسألة أخرى لا بد من مناقشتها في مجلس الأمن، وهي الآثار المترتبة على الجزاءات الأحادية التي تفرضها دولة أو مجموعة من الدول متجاوزة بذلك الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهدافها السياسية. وما من شك لدينا في أن الجزاءات من هذا القبيل، خاصة عندما تطبق خارج الحدود، تضعف وحدة المجتمع الدولي وتقوض فعالية جهوده. وللسنوات عديدة، ظلت القيود التجارية والاقتصادية والمالية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا مثلاً على الأثر السلبي للجزاءات الأحادية. وروسيا، مع الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع

وروسيا تؤيد تطبيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واحترام القيم التقليدية التي تقوم عليها الحضارة الإنسانية وتلتقي عندها كل الأديان. هذا هو الأساس الأخلاقي للمجتمع الحديث. وهو ما يعزز الأواصر بين الأمم والشعوب. وفي السنوات الأخيرة، وضعت هذه القيم على المحك نتيجة للمظاهر اللاأخلاقية والتطرف والتعصب العرقي. وتقلقنا كذلك الأعمال البغيضة لأولئك الذين يتذرعون بحرية التعبير ويتغاضون عن تمجيد النازي وشركاءهم ويدنسون ذكرى ضحايا الحرب العالمية الثانية والمنتصرين على الفاشية. وهذه الأعمال لا تتماشى مع التزامات الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وأود أن أشير إلى أن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية يحظر بشكل مباشر أعمال الدعاية للحرب والتحرير على الفرقة القومية والدينية. وهذا يعني أن حرية التعبير والتجمع لا يمكن أن تستخدم لتبرير الترويج لآراء النازي أو الآراء الراديكالية أو المتطرفة الأخرى، في انتهاك للمبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي.

وبالأمس، صادق مجلس حقوق الإنسان على قرار اقترحه روسيا بشأن أوجه الترابط بين حقوق الإنسان والقيم التقليدية. وللأسف، فإن عدداً من الدول الغربية صوتت ضد هذه الوثيقة، التي باتت تكتسي أهمية خاصة اليوم.

ولن يتسنى تحقيق تقدم صوب شراكة حقيقية في العلاقات الدولية إلا على أساس المساواة والاحترام المتبادل. ومسار الأحداث في العالم لا يترك أمام الجميع بديلاً عن تضافر الجهود من أجل بناء نظام دولي ديمقراطي عادل ومستقر. قد يمكن مقاومة هذا التوجه الموضوعي ومحاولة الإبقاء على النظام القديم لبعض الوقت، إلا أن هذه المقاومة ستكون مزيداً من الأرواح والمعاناة والتدمير. فلنعرض رؤيتنا، وبدلاً من النظر إلى تاريخ القرون الماضية، دعونا نقف في جانب الأحداث التي

المراكز، لدينا فرصة فريدة لتطبيق القدرات الأصلية لذلك الميثاق بالكامل.

وهذا تحد صعب. فمن الواضح أن العلاقات الدولية تنقصها المصداقية. ونحن نعتبر ذلك العقبة الرئيسية للتقدم العملي صوب إرساء أسس عالمية للأمن المتكافئ الذي لا يقبل التجزئة، سواء كان في منطقة التحالف الأوروبي - الأطلنطي، أو في منطقة آسيا - المحيط الهادئ، أو أجزاء أخرى من العالم. وهذه الحالة تتناقض بوضوح مع مفهوم الأمن الجماعي المكرس في الميثاق والتكافل العميق في العالم الحديث، حيث تبدو معظم التحديات والتهديدات مألوفة لنا جميعاً وهي ذات بعد يتجاوز الحدود.

إن تعزيز الثقة والمبادئ الجماعية في الشؤون الدولية، مع التركيز على التفاوض سعياً إلى حلول توفيقية، سيساعد كثيراً في الحد من مستويات عدم الاستقرار والمضي قدماً في تسوية حالات الأزمة، لا في الشرق الأوسط فحسب، بل وفيما يتعلق بإيران وأفغانستان وشبه الجزيرة الكورية وحالات أخرى في شتى أنحاء العالم.

والهدف النهائي للجهود الرامية إلى تسوية النزاع هو كفالة الحق في الحياة وحقوق الإنسان الأساسية الأخرى، سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية. وأحداث السنوات الأخيرة تؤكد أنه بدون سلام دائم وتنمية مستدامة، لا يمكن ضمان حقوق الإنسان. وفي المقابل، فإن حماية حقوق الإنسان ينبغي أن تسهم في تحقيق الأمن والتنمية، لا أن تستخدم كذريعة للتدخل غير المشروع في الشؤون الداخلية للدول.

والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على حق الجميع في نظام دولي يكفل تحقيق حقوقهم بالكامل. وأولئك الذين يستخدمون القوة العسكرية والجزاءات، ويلتفون حول الميثاق، ويتورطون في إمدادات الأسلحة غير المشروعة أو يوفرون غطاء للإرهابيين إنما ينتهكون هذا الحق انتهاكاً سافراً.

وهذه الأزمة تشكل تحدياً لقدرة ومصداقية آليات الحوكمة العالمية القائمة التي صممها المجتمع الدولي لمواجهة التحديات العالمية. وهذه إشارة واضحة إلى أن جهودنا وإجراءاتنا المشتركة لم تتمخض بعد عن نتائج ملموسة.

ولم تظهر المفاوضات بشأن تغير المناخ أي تقدم، على الرغم من أن بروتوكول كيوتو سينتهي هذا العام. كما فشلت أيضاً الجهود المبذولة لصياغة صك دولي لتنظيم تجارة الأسلحة ومنع الاتجار غير المشروع، والتي بدأت منذ عدة سنوات. وهناك التزام بسيط من جانب الدول المتقدمة لمساعدة الفئات الأكثر ضعفاً من البلدان: أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفي ضوء الوضع الحالي، فانه من الأهمية بمكان والآن أكثر من أي وقت مضى أن تعزز الأمم المتحدة، المنظمة العالمية الوحيدة، من أجل زيادة فعاليتها في معالجة المسائل العالمية الهامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي على جميع الدول الأعضاء السعي إلى تقديم دعمها وتعاونها الكاملين نحو تنشيط الأمم المتحدة، وإيجاد توازن متناسق بين المصالح الوطنية والدولية من أجل التصدي للتحديات العالمية الهائلة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

وقد أدت المنظمات الإقليمية في السياق الحالي دوراً متزايد الأهمية في معالجة المسائل العالمية. وفي هذا الصدد، يولي المزيد من البلدان في العالم الآن أهمية أكبر إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا والى أطر التعاون الدائبة التوسع التي بادرت بها الرابطة. وتدخّل الرابطة مرحلة حاسمة في تنفيذ التزام قادتها بإقامة جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا تضم ثلاث ركائز - الجماعة السياسية - الأمنية، والجماعة الاقتصادية والاجتماعية - الثقافية - بحلول عام ٢٠١٥. وأنا على يقين راسخ بأنه من خلال الاستفادة من موارد الرابطة الخاصة بالإضافة إلى الدعم الخارجي، وخاصة من شركائها في

تتكشف أمام ناظرينا اليوم، ونلي النداء إلى الحنكة والقيادة الجماعية القوية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد ثونغلون سيسوليت، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

**السيد سيسوليت** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن خالص تقديري للسيد فوك يريميتش، بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وإني أعتقد اعتقاداً جازماً أنه، بخبرته الواسعة ومبادراته البناءة، سيوجه الجمعية صوب تحقيق أهدافها وخدمة المصالح المشتركة لأعضائها كافة.

أود أيضاً أن أعنتم هذه الفرصة لأتقدم بتهنئة حارة للسيد ناصر عبد العزيز النصر، رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، على نجاحه في إداء مهامه.

كما أود أن أثني على الأمين العام بان كي - مون، للجهود الدؤوبة التي يبذلها في قيادة الأمم المتحدة في جهودها من أجل الوفاء بالتزاماتها وتحقيق أهدافها، إلى جانب العمل على تحسين أساليب عمل الأمم المتحدة عموماً.

خلال العامين الماضيين، واجه المجتمع الدولي تحديات معقدة في كل المجالات. فلا يبدو أن التعقد والاضطراب السياسيين على الصعيد الإقليمي، وخاصة في الشرق الأوسط، سيجدان حلاً في أي وقت قريب. واستخدام العنف بأي صورة، كما رأينا في الاعتداءات على مجتمعات الدبلوماسيين في سوريا، أمر لا نقبله. وفضلاً عن ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي تؤثر على جميع أنحاء العالم، قد بلغت حدّاً مزعجاً، مما يسبب قلقاً بالغاً لجميع الدول، حتى للاتحاد الأوروبي - وهو قوة اقتصادية كبرى.

الاجتماع فرصة كبيرة لقادة آسيا وأوروبا لمناقشة وتبادل وجهات النظر بشأن المسائل العالمية ذات الاهتمام المشترك.

ويود المجتمع الدولي أن يرى عودة السلام والاستقرار - الى منطقة الشرق الأوسط. ولن يُحل النزاع بين إسرائيل وفلسطين دون التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة الداعمة لإنشاء دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام. وتؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من جديد دعمها لعضوية فلسطين لدى منظمة الأمم المتحدة.

إن الحظر الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا منذ فترة طويلة سبب مشقة كبيرة في مستوى معيشة الشعب الكوبي. ويجب رفع هذا الحظر فوراً وبدون شروط.

ونظراً للمواقع الجغرافية للبلدان النامية غير الساحلية فإنها من بين الأعضاء الأكثر ضعفاً في منظمة الأمم المتحدة. والتحديات الخاصة وعقبات التنمية الرئيسية التي تواجهها ناتجة عن بعدها الشاسع عن الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف النقل العابر، وهذه تعرقل جهودها الوطنية في سبيل التنمية المستدامة. وتتكدب البلدان غير الساحلية كل عام عبثاً مااليا ثقيلاً في جهودها الرامية إلى تحسين شبكة الهياكل الأساسية للنقل العابر لضمان توفير إمكانية وصول أفضل لمنتجاتها التصديرية التي تشكل جزءاً أساسياً من دخلها القومي إلى الأسواق العالمية. وتتفاقم هذه المشاكل عندما تتأثر اقتصاداتها الوطنية بالأزمات المالية أو الاجتماعية والكوارث الطبيعية وتغير المناخ، إلى جانب أمور أخرى. وعلاوة على ذلك فإن ٥٠ في المائة من البلدان النامية غير الساحلية هي أيضاً من أقل البلدان نمواً. ولذلك أدعو المجتمع الدولي لإيلاء المزيد من الاهتمام وتقديم المساعدة لهذه الفئة الضعيفة من البلدان من خلال التنفيذ الكامل لبرنامج عمل ألماتي، فضلاً عن أداء دور نشط في استعراض العشر سنوات لتنفيذ برنامج عمل ألماتي المقرر عقده في عام ٢٠١٤.

الحوار، فإنها ستتمكن من تحقيق هدفها النهائي المتمثل في أن تصبح جماعة مستقرة سياسياً، ومتكاملة اقتصادياً ومنسجمة اجتماعياً وثقافياً، وبذلك تسهم في قضية السلام والازدهار في المنطقة والعالم بأسره.

بذلت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بوصفها عضواً في المجتمع الدولي قصارى جهدها للوفاء بالتزاماتها الدولية من خلال مواصلة سياسة التعاون مع البلدان الأخرى على أساس مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة، واحترام مبادئ الاستقلال الوطني، والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، ومن ثم بناء بيئة دولية مؤاتية للتنمية الوطنية.

وخلال العام الماضي، وبالرغم من التحديات العديدة، ظلت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تنعم بالاستقرار السياسي والنظام الاجتماعي. وكان هناك تقدم جيد في تطوير الاقتصاد الوطني. مُشكلاً أساساً متيناً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وهيئة الظروف المؤدية إلى رفع البلد من قائمة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تواجه العديد من التحديات والقيود. فبالإضافة إلى المشاكل الناجمة عن الأزمات الاقتصادية العالمية والإقليمية تواصل الكوارث الطبيعية ومخلفات الحرب، مثل الأجهزة غير المنفجرة، ضررها على حياة الناس، وتشكل عقبات رئيسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وندعو في هذا الصدد جميع البلدان لتصبح طرفاً في اتفاقية الذخائر العنقودية بغية حظر استخدام مثل هذه الأسلحة تماماً.

وتتشرف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باستضافة اجتماع القمة الآسيوي الأوروبي التاسع في الفترة من ٥ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر في العاصمة فينتيان. وسيوفر هذا

ويمثل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، الذي عقد في حزيران/يونيه في مدينة ريو دي جانيرو خطوة حاسمة إلى الأمام نحو تحقيق العالم المأمول. وتمثل الوثيقة الختامية بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه" (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق)، تقدما ملموسا في تحقيق التنمية المستدامة. والمهمة التي أمامنا حاليا تتمثل في الاستفادة من إنجازاتنا المحققة حتى الآن، وبذل جهد أكبر في متابعة الإجراءات مثل تطوير أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الإطار المؤسسي وتعبئة التمويل.

وكجزء من هذه المساعي، أنشأت جمهورية كوريا المؤسسة العالمية للنمو الأخضر. ووقعت ستة عشر بلدا اتفاق إنشاء المؤسسة على هامش اجتماع ريو ٢٠، التي سُنفتح كمنظمة دولية اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر. وستشارك المؤسسة في تعدد أنشطة لنشر نمط النمو الأخضر الذي يشكل الاقتصاد والبيئة فيه حلقة حميدة.

علاوة على ذلك، فإن الحكومة الكورية على استعداد لمضاعفة مساهمتها في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق مستقبل مستدام من خلال استضافة أمانة الصندوق الأخضر للمناخ. وتقف جمهورية كوريا على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم المخلص لإنجاح إطلاق الصندوق واستقرار عمله.

إن جمهورية كوريا حريصة على الإسهام في التنمية المنسجمة والمتوازنة للمجتمع الدولي، وتعاون بشكل كامل في مثل هذه الجهود في إطار الأمم المتحدة.

تستمر الحكومة الكورية في زيادة مساعداتها الإنمائية الرسمية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت جمهورية كوريا على أهمية النمو الشامل والشراكة في التنمية في مؤتمر قمة سول ٢٠١٠ الذي عقدته مجموعة العشرين والمنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة الذي عقد في بوسان في عام ٢٠١١. وفي حزيران/يونيه، تم إطلاق الشراكة العالمية من

تؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مرة أخرى التزامها الراسخ وإصرارها على مواصلة العمل عن كثب مع المجتمع الدولي لإيجاد عالم يسوده السلام تحت نظام جديد عادل وأكثر ديمقراطية، استناداً إلى التعاون مع جميع البلدان في التصدي لمختلف التحديات العالمية التي تواجهها. وأنا على اقتناع بأنه من خلال التصميم الراسخ فقط سنكون قادرين على تحقيق أهداف التنمية العاجلة وطويلة الأجل وضمان أمن وسلامة وازدهار العالم.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد كيم سونغ - هوان، وزير الشؤون الخارجية والتجارة بجمهورية كوريا.

**السيد كيم سونغ - هوان (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** أود في البداية أن أعرب عن خالص التهاني إلى السيد فوك ييريميتش بمناسبة توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وأنا على ثقة تامة بأنه ستكفل هذه الدورة بالنجاح العظيم تحت قيادته القديرة.

لا تزال البشرية في تقدم مستفيدة من حكمتنا الجماعية في مواجهة التحديات على مر التاريخ البشري. وبالرغم من أن التحديات العالمية الجديدة للبشرية مثل تغير المناخ، والفقر والمرض والتخلف والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل تختبر الآن المجتمع الدولي، انه ليس لدى أي شك في أننا سنتغلب على تلك التحديات خلال طريقنا المستقبلي.

وينبغي للأمم المتحدة، رمز حكمتنا الجماعية، تحمل مسؤولية أكبر في التصدي للتحديات. وألاحظ بارتياح كبير أن الأمم المتحدة أصبحت منظمة دولية خاضعة للمساءلة أكثر مما مضى وموثوق بها تحت القيادة البارزة للأمين العام بان كي مون. وفي هذا الصدد، أدرك وأدعم برنامج العمل الخمسي للأمين العام، والذي أعتقد أنه سيرشدنا إلى مواجهة التحديات العالمية الراهنة وبعدها نحو المستقبل الذي نسعى إليه.

الحكومة الكورية إلى جانب الشعب السوري خلال هذا الوقت العصيب جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي.

وتعرب الحكومة الكورية عن بالغ قلقها إزاء الهجمات الأخيرة ضد الدبلوماسيين والبعثات الدبلوماسية في عدة أماكن. ولا يمكن تبرير هذا العنف بغض النظر عن الدافع.

إن وضع حد للعنف الجنسي ضد المرأة في النزاعات المسلحة هي مسألة أخرى تقتضي اهتماما جديا. فالعنف الجنسي في زمن الحرب هو انتهاكا أساسيا لحقوق الإنسان، وهو، في الواقع، إهانة لكرامة الإنسان وسلامته. وقد ترك التاريخ دروسا مهمة تحذر من مثل هذه الأعمال الفظيعة.

تود جمهورية كوريا دعوة منظومة الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء إلى بذل قصارى جهدها لوضع حد لمثل هذه الأعمال الوحشية، ليس فقط باتخاذ جميع التدابير لحماية النساء والفتيات في النزاعات المسلحة، ولكن أيضا بتوفير سبل الانتصاف الفعالة وجبر الضرر للضحايا وإنهاء الإفلات من العقاب بتقديم الجناة إلى العدالة وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ومن أجل إقامة سلام واستقرار راسخين بين الدول يجب توفر إدراك تاريخي سليم والبحث الصادق في أعماق النفس عن أي تجاوزات ارتكبت في الماضي. وتثبت بسالة البلد الحقيقية عندما يواجه الجانب المظلم من تاريخه ويسعى إلى تصحيح الأخطاء المرتكبة في الماضي.

وتعتقد الحكومة الكورية اعتقادا جازما بأن احترام السلامة الإقليمية والسيادة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ينبغي أن يكون المبدأ التوجيهي لاستقرار العلاقات الدولية.

أجل تعاون إنمائي فعال لتنفيذ التزامات بوسان. ويمثل منتدى بوسان وإطلاق الشراكة العالمية نقطة تحول في التعاون الإنمائي الدولي من خلال توسيع أفق منظورنا من فعالية المعونة إلى فعالية التنمية.

وقد علمتنا تجربتنا أن الاستثمار في التعليم هو في صميم التنمية الفعالة. وفي هذا السياق، نحن على ثقة بأن مبادرة الأمين العام المسماة التعليم أولا ستوفر في الواقع أساسا راسخا لتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية. وتعرب الحكومة الكورية عن تأييدها القوي لهذه المبادرة.

كما تقوم جمهورية كوريا أيضا بدور نشط في المناقشات بشأن تشكيل إطار للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. ونحن نعي تماما أهمية إتباع نهج شامل يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

إن التطلع إلى حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقيم الديمقراطية هي القوة الدافعة الرئيسية للنهوض بالبشرية جمعاء. واليوم، تسعى العديد من البلدان جاهدة للدفاع عن حقوق الإنسان جنبا إلى جنب مع الديمقراطية. وقدمت الأمم المتحدة، كونها مركزا للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، المساعدة في الوقت المناسب لهذه البلدان.

شهدنا في الآونة الأخيرة الرغبة القوية للشعب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتحقيق تطلعاته إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. والتطورات الإيجابية الأخيرة في ميانمار أيضا جديرة بالذكر في هذا الصدد. ومع ذلك وفي حين أن تلك التغييرات لا تزال مستمرة هناك تحديات وصعوبات هائلة لا تزال تنتظر. ففي سوريا قتل عدد كبير من المدنيين وشاهدنا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وفي ظل آمالنا الكبيرة في جهود السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في سوريا ستقف

وما دامت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تواصل برامجها النووية والصاروخية، فإن تحقيق الهدف المتمثل في إحلال السلام المستدام في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة سيظل بعيد المنال. ومن سوء الطالع أن طموحات المجتمع الدولي قد تحطمت مرة أخرى عندما أطلقت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية قذيفة بعيدة المدى في نيسان/إبريل ٢٠١٢. وردا على ذلك العمل الاستفزازي، أكد مجلس الأمن من جديد أن المجتمع الدولي لن يتهاون مع استمرار جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في تحقيق برامجها النووية والصاروخية إذ قام بطريقة سريعة وغير مسبوقه بإصدار بيان رئاسي قوي وحازم (S/PRST/2012/13).

ونحث مع القلق جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على ضرورة اتخاذها لتدابير محددة تهدف إلى نزع الطابع النووي، الأمر سيفتح الباب أيضا أمام تحسين سبل العيش لشعبها. وفي الوقت نفسه، نأمل مخلصين بأن تستمع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى نداء المجتمع الدولي من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد كما أكدت مرارا وتكرارا قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إننا بوصفنا بلدا خرج من رماد الحرب تعلمنا قيم السلام والأمن. وفي ذلك السياق، نأمل أملا وطيدا بأن تتاح لنا الفرصة لتعزيز هذه المبادئ بالعمل بصفة عضو غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وجمهورية كوريا مصممة على الوفاء بذلك الدور بمنتهى الحماس والتفاني. ونأمل أن تتفهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة طلبنا لعضوية مجلس الأمن وأن تؤيده.

وتوحدنا المثل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وسعيا لإحلال السلم والأمن الدوليين، ولمواصلة تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والنهوض بحقوق الإنسان، ينبغي لنا، تحقيا لتلك الغاية، التمسك بروح التعاون والتسامح، مع إبقاء

ولا ينبغي لأي بلد إساءة استخدام الإجراءات القانونية الدولية أو مفهوم سيادة القانون لخرق السلامة الإقليمية والسيادة للبلدان الأخرى أو تحريف العدالة التاريخية.

تسهم جمهورية كوريا مساهمة فاعلة في الجهود العالمية التي يُضطلع بها حاليا لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. إن قمة الأمن النووي التي انعقدت في سيول في شهر آذار/مارس الماضي جمعت قادة من جميع أرجاء العالم لتوطيد رؤية وتصميم المجتمع الدولي على تحقيق عالم سلمي خال من الإرهاب النووي. وخلال القمة اضطلعت حكومة كوريا بدور رئيسي في تشكيل توافق للآراء لاتخاذ خطوات عملية هامة من قبيل التخفيض الجوهرى في المواد النووية وتعزيز عالمية الاتفاقيات الدولية والتعاون في مكافحة الإتجار غير المشروع بالمواد النووية. ويسعدني أن المؤتمر الرفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب النووي والذي انعقد هذا الصباح قد وفر زخما جديدا لزيادة تنشيط الجهود التي ظهرت في مؤتمر قمة سيول لمنع الإرهاب النووي والإشعاعي.

وعلاوة على ذلك، فإن التهديدات الحالية والناشئة في الفضاء الحاسوبي من قبيل تفشي جريمة الفضاء الحاسوبي العابرة للحدود الوطنية، وإمكانية حدوث نزاعات الفضاء الحاسوبي تمثل تحديا خطيرا. لذلك من الحتمي أن يتصدى المجتمع الدولي لتلك التحديات. إن جمهورية كوريا باستضافتها للمؤتمر المعني بالفضاء الحاسوبي في عام ٢٠١٣، تأمل في المساهمة بطرق عديدة في الجهود العالمية الراهنة لزيادة الاستفادة من الشبكات الرقمية إلى الحد الأقصى. ونعتقد أيضا أن الحدث سيوفر فرصة غير مسبوقه لحشد جهودنا للتغلب على التهديدات الناشئة من إساءة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

إن برنامج كوريا الشمالية النووي لا يزال يشكل تهديدا، ليس فقط لأمن شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا فحسب، بل في الواقع لأساس نظام عدم الانتشار الدولي.

إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والمتواصلة والقادرة على البقاء، وعاصمتها القدس.

إن هذا الوضع يتطلب من المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة التحرك السريع لوضع نهاية لمأساة الشعب الفلسطيني وتقديم كل أشكال الدعم والمساندة للسلطة الوطنية الفلسطينية. وترى بلادي في حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة حقاً طبيعياً وغاية مشروعة يجدر بنا جميعاً مساعدته على بلوغها وتحقيقها. والمملكة العربية السعودية من جانبها لا تدخر جهداً في الوفاء بجميع التزاماتها نحو عملية السلام وتجاه الأشقاء الفلسطينيين وتقديم شتى أنواع الدعم والمساندة لهم.

بلغت الأزمة السورية أقصى درجة من التفاقم والتعقيد، دفع ثمنها عشرات الآلاف من أبناء الشعب السوري قتلاً وتهجيراً ونزوحاً، ويحدث ذلك كله في خضم التقاعس الواضح للمجتمع الدولي جراء الانقسام في مجلس الأمن، وتعثر كل المبادرات المطروحة عربياً ودولياً، بسبب تعنت وصلف النظام السوري، والذي ما يزال يعتقد أن بإمكانه المضي قدماً بالوسائل الأمنية، غير مكترث بالكلفة الإنسانية.

وقد حرصت بلادي ومنذ اليوم الأول للأزمة، على التعامل معها وفق أطر الشرعية الدولية وقراراتها، والاحترام الكامل لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومن خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية، والأمم المتحدة، وما صدر عن القمة الإسلامية التي عقدت في مكة المكرمة في شهر آب/أغسطس ٢٠١٢ بشأن الوضع في سوريا.

إن نجاح مهمة المبعوث المشترك السيد الأخضر الإبراهيمي، يظل مرتبطاً بضرورة استناد هذه المهمة إلى استراتيجية جديدة وخطوة واضحة تكون غايتها تحقيق انتقال سلمي للسلطة. وتتوافر معها للمبعوث الدعم اللازم من مجلس الأمن الذي يمكنه من معالجة الأزمة السورية بشقيها السياسي والإنساني.

الأمم المتحدة في قلب الجهود الدولية. وسوف تصر جمهورية كوريا على القيام بدورها كاملاً في عمل الأمم المتحدة القيم صامدة أمام مختلف التحديات التي ستظل تواجهها البشرية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن عبد الله بن عبد العزيز، نائب وزير الخارجية في المملكة العربية السعودية.

**الأمير عبد العزيز** (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، يطيب لي في البداية أن أتقدم إليكم يا معالي رئيس الجمعية العامة بخالص التهاني على انتخابكم رئيساً للدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنياً لكم التوفيق والسداد في أداء مهامكم ومسؤولياتكم، خاصة في الظروف الدقيقة التي يجتازها المجتمع الدولي. كما اغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عميق الشكر والتقدير لسلفكم، معالي السفير ناصر النصر، رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين التي أدار أعمالها بكل حكمة واقتدار. ويسعدني أيضاً الإشادة مجدداً بالجهود الكبيرة التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون في خدمة الأمم المتحدة، ونشر رسالتها الهادفة إلى تحقيق الأمن والسلام الدوليين، خاصة في ظل ظروف بالغة الدقة والحساسية.

ما زالت القضية الفلسطينية التي هي محور النزاع العربي - الإسرائيلي تشكل أكبر التحديات المستمرة التي تواجه الأمم المتحدة منذ نشأتها وعلى امتداد أكثر من ستين عاماً. إن حالة الجمود التي تشهدها هذه القضية يعود إلى المسلك الذي تنتهجه إسرائيل. فكلنا يعرف المدى الذي بلغه التعنت الإسرائيلي، الأمر الذي نتج عنه تعطيل المفاوضات وتفريغها من أي محتوى أو مضمون، علاوة على انتهاجها لسياسات أحادية الجانب من شأنها إضفاء المزيد من التعقيدات على الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى الجهود العربية والدولية الرامية إلى التوصل إلى حل شامل ودائم وعادل للقضية، خاصة

ولا يفوتني في هذا الصدد، التأكيد على أن تحقيق الامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي لا يأتي إلا بإقامة علاقات مبنية على الاحترام المتبادل وحسن الحوار والتعاون البناء. بما في ذلك إنهاء الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية، وإتباع الوسائل السلمية لمعالجة هذا الموضوع، سواء عن طريق المفاوضات الثنائية أو باللجوء الى محكمة العدل الدولية.

من أهم التحديات التي تواجهنا في الوقت الراهن ظاهرة الإرهاب التي أصبحت هدفا رئيسيا للمجتمع الدولي بأسره. وانطلاقا من إدانة المملكة واستنكارها للأعمال الإرهابية بأشكالها كافة، وأيا كان مصدرها، وحرصا منها على مكافحة الإرهاب واستئصاله من جذوره، فإن جهودها لم تقتصر على مكافحة هذه الظاهرة محليا من جميع جوانبها، بل تجاوزتها لتشمل تعزيز الجهود المبذولة على جميع الصعد الإقليمية والدولية، بما في ذلك استضافة الرياض لمؤتمر دولي انعقد عام ٢٠٠٥ نتج عنه العديد من التوصيات، بما في ذلك الدعوة لإنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة، حيث تم التوقيع على اتفاقية إنشائه في مقر الأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

إن علمنا اليوم بأمس الحاجة إلى نشر ثقافة التسامح والتفاهم بين الأديان لتعزيز الحوار بين أتباع الأديان والثقافات، وجهود المملكة في هذا الشأن يقودها خدام الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز دعوته للحوار بين أتباع الديانات والثقافات، وترجمة ذلك من خلال رعايته لمؤتمر مكة المكرمة، ومؤتمر مدريد العالمي للحوار في العام ٢٠٠٨، ودعوته إلى اجتماع رفيع المستوى تعقده الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات من أجل عالم يسوده التفاهم وتطلعه مناخات التعايش وقبول الآخر. وقد أثمر ذلك عن إنشاء مركز الملك عبدالله للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا. كما تجلت النظرة الثاقبة لخدام الحرمين

إن الانتقال السلمي للسلطة، وفق مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلياته التنفيذية، ينبغي له أن يحث الأشقاء في اليمن على الاستمرار في نفس النهج الإيجابي، والتصدي للتدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية، وتحقيق الأمن والاستقرار والإئمان والازدهار المنشودين في ربوع اليمن، كما أننا نأمل في الوقت ذاته من المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته التي تعهد بها تجاه اليمن، وتقديم كل أشكال الدعم والمؤازرة لتمكين اليمن من تحقيق هذه الأهداف. والمملكة العربية السعودية تؤكد دعمها التام لكل الجهود الدولية المبذولة في هذا السياق، كما دلت على ذلك استضافتها لمؤتمر أصدقاء اليمن، ومؤتمر المانحين في الرياض ومشاركتها في مؤتمر أصدقاء اليمن في نيويورك يوم الخميس ٢٧ أيلول/سبتمبر.

تشكل أزمة الملف النووي الإيراني أحد أهم التحديات على الأمن والسلم الدوليين، وأمن واستقرار منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص، ومن هذا المنطلق تدعم بلادي الجهود التي تبذلها مجموعة (١+٥) لحل هذه الأزمة بالوسائل السلمية. وتدعو إلى استمرارها وعلى النحو الذي يكفل لإيران وجميع دول المنطقة حق الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ووفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها. كذلك نطالب إيران بالاستجابة لهذه الجهود وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والسماح لمفتشيها بمراقبة منشآتها النووية لإنهاء هذه الأزمة.

وفي هذا الصدد، تجدد المملكة العربية السعودية تأكيدها على أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية. وتؤكد على وجوب قيام إسرائيل بإخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولي ولنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتوقيع على اتفاقية حظر الانتشار.

وفي هذا الصدد، لا يمكن إغفال أن أمن الطاقة لا يقتصر على أمن العرض، لكن يتعداه الى أمن الطلب أيضاً، وتلافي التذبذب والمضاربات في الأسعار، وعدم استهداف البترول بضرائب تمييزية. وتسعى بلادنا دائماً الى يكون هناك حوار بين المنتجين والمستهلكين للطاقة ويشكل منتدى الطاقة الدولي في الرياض الآلية الملائمة للحوار بين المنتجين والمستهلكين للطاقة.

في الختام، إن المملكة العربية السعودية، وهي إحدى الدول المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة والمشاركة منذ البداية في اجتماعاتها ومؤتمراتها، إيماناً منها بمبادئها السامية وبالذور الذي يمكن أن تؤديه في خدمة الإنسانية وتطويرها. وستكون المملكة العربية السعودية في طليعة أي جهد دولي يهدف الى تحقيق مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، والوصول إلى ما نصبو إليه جميعاً من أمن واستقرار ورخاء.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.

الشريفيين في الاعلان عن تأسيس مركز للحوار بين المذاهب الاسلامية في الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الاسلامي الذي عقد في مكة المكرمة خلال شهر آب/أغسطس الماضي.

وفي هذا الشأن، تستنكر المملكة قيام مجموعة غير مسؤولة بإنتاج فيلم مسيء للرسول محمد، عليه الصلاة والسلام، وتؤكد على نبد جميع الأعمال التي تسيء الى الديانات ورموزها، وتحدد الدعوة إلى أهمية إصدار القوانين والتشريعات اللازمة التي تضمن عدم ازدراء الأديان والإساءة لرموزها وتجريم مرتكبيها. وتدين في الوقت ذاته أعمال العنف التي تتعرض لها البعثات الأجنبية والدبلوماسية وأي اعتداء على أي بعثة أجنبية حول العالم لأي سبب كان، ومهما كانت درجة الاختلاف، لما يعنيه ذلك من تعطيل للعمل الدبلوماسي والمصالح الدولية.

في ظل النقاش الدولي المستمر حول القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والبشرية والظروف الاقتصادية والاجتماعية العالمية، فإن المملكة العربية السعودية، ومن خلال تواجدها ضمن مجموعة العشرين، تؤكد على دعم الجهود الرامية إلى استقرار الاقتصاد العالمي وإنماء التجارة العالمية، واتخاذ المزيد من الإجراءات لتحرير التجارة، وتجنب السياسات الحمائية التي تعرقل جهود إنهاء الأزمة المالية العالمية، مع عدم إغفال مساعدة الدول النامية لتجاوز نتائج هذه الأزمة. كما تحرص بلادنا على أن تكون جهود إصلاح النظام المالي والنقدي والتجاري الدولي من خلال المؤسسات القائمة لبناء نظام اقتصادي عالمي يقوم على شراكة جديدة بين الدول النامية والدول المتقدمة النمو على أساس من التعاون والعدل والمساواة والشفافية والمنافع المتبادلة.

أما في ما يتعلق بأمن الطاقة، فإن المملكة العربية السعودية لم تأل جهداً في السعي لتحقيق الاستقرار في أسواق البترول العالمية فيما يخدم استمرار مسيرة الإنماء الاقتصادي العالمي.